كتاب

(نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)

دراسة في التقاسيم والأنواع

تأليف

راجي عفو ربه الكريم

د / الدمراني عبد الله عبد الغني سعد

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية

بدمياط الجديدة – جامعة الأزهر

كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) دراسة في التقاسيم والأنواع

الدمراني عبد الله عبد الغني سعد

قسم الحديث وعلومه ،كلية الدراسات الإسلامية والعربية ،جامعة الأزهر ،دمياط الجديدة ، مصر.

البريد الالكتروني :Damranysaad.11@azhar.edu.eg

الملخص :

البحث يتكون من مقدمة ، وأربعة فصول ، وخاتمة : **المقدمة** : ذكرت فيها أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، وخطة البحث ، **والفصل الأول** : ترجمت فيه للحافظ ابن حجر ، وعرفت بكتابه (نخبة الفكر) ، وبينت قيمته العلمية ، و**الفصل الثاني**: تناولت فيه تاريخ التصنيف في علوم الحديث ، وموقع كتاب نخبة الفكر من الدراسات الحديثية ، وطرائق المحدثين في تقسيمها ، **والفصل الثالث** : عرضت فيه طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث ، وبينت أثرها فيمن جاء بعده ، **والفصل الرابع** : ناقشت فيه بعض تقسيمات الحافظ ابن حجر في كتابه (نخبة الفكر) التي رأيت أن الصواب قد جانبه في بعضها ، ومنها : تقسيم حديث الآحاد باعتبار عدد طرقه ، وتقسيم الحديث الضعيف ، **والخاتمة** : ذكرت فيها أهم محتويات البحث ونتائجه .

الكلمات المفتاحية : ابن حجر , نخبة الفكر ، تقسيم علوم الحديث ، الآحاد ، الضعيف.

Book (Elite Thought in the Term Of The Influencer) A Study in Taqsem and Species

Al-Damrani Abdullah Abdulghani Saad

Department of Hadith and Sciences, Faculty of Islamic and Arab Studies, Al-Azhar University, New Damietta, Egypt.

E-mail: Damranysaad.11@azhar.edu.eg

Abstract:

The research consists of an introduction, four chapters, and the conclusion: the introduction: in which i mentioned the importance of the subject, the reason for its choice, the research plan, and the first chapter: translated by Hafiz Ibn Hajar, and known by his book (elite thought), and showed its scientific value, and chapter ii: addressed the history of classification in modern sciences, the site of the book of elite thought of modern studies, and the methods of modernists in its division Chapter 3: I presented the method of al-Hafiz in the division of modern sciences, and showed its effect in the one who came after him, and chapter four: I discussed some divisions of al-Hafiz Ibn Hajar in his book (Elite of Thought), which I saw that the right thing has been done in some of them, including: the division of the hadith of the ones considering the number of their methods, the division of the weak hadith, and the conclusion: i mentioned the most important contents of the research and its results.

Keywords: I'm a Stone, Elite Thought, Division of Modern Sciences, Sundays, Weak.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ، ومن والاه ، وبعد:

فإن كتاب الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الذي سماه **(نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)** كان ولا يزال يمثل مَعْلَما بارزا في الدراسات الحديثية القديمة والمعاصرة ، قد عمل فيه على تحرير مصطلحات المحدثين بأوجز عبارة وألطف إشارة ، لذا عكف عليه من جاء بعده من طلاب العلم حتى صدق فيه قول مؤلفه عن مقدمة ابن الصلاح "فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ، ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر"(١).

وقد امتاز هذا الكتاب بكثرة التقسيمات والتفريعات ، وهذا مما ييسر على طلاب العلم تحصيل مسائله واستيعابها ، وقد رأيت أن أقوم بفحص هذه التقسيمات التي ضمنها الحافظ كتابه هذا ، وأقارن بينها ، وبين تقسيمات من سبقه ومن أتى بعده من أئمة الحديث ، والهدف من هذه الدراسة عدة أمور هي :

أولا : معرفة مدى تأثر الحافظ بمن سبقه.

ثانيا : معرفة مدى تأثير الحافظ في تلاميذه ومن أتى بعدهم.

ثالثا : الوقوف على جانب مهم من إضافات الحافظ لعلوم الحديث.

---

(١) نزهة النظر ص ٥١ .

رابعا : رصد التراكم المعرفي المتعلق بتقسيم علوم الحديث.

الدراسات السابقة حول كتاب (نخبة الفكر)

وقفت على بحث لأحد المعاصرين بعنوان : "نخبة الفكر : دراسة عنها وعن منهجها " للدكتور / إبراهيم بن محمد نور سيف ، وهو بحث منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تناول فيه بصورة مقتضبة جدا منهج الحافظ في الكتاب ، وثناء العلماء على الكتاب ، وتاريخ تأليفه ، والجهود المبذولة في خدمته ، لكنه لم يتعرض لطريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث ، ورغم كثرة فحصي وفتشي لم أجد أحدا كتب فيه بحثا على سبيل الاستقلال أو التبعية مما شجعني على المضي قدما في كتابة هذا البحث ، وقد سميته :

"كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) دراسة في التقاسيم والأنواع"

خطة البحث

قسمته إلى مقدمة ، وأربعة فصول ، وخاتمة

المقدمة : ذكرت فيها أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، وخطة البحث

الفصل الأول : الحافظ ابن حجر وكتابه (نخبة الفكر) .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الحافظ ابن حجر ، ومكانته العلمية .

المبحث الثاني : كتاب (نخبة الفكر) ، وقيمته العلمية .

الفصل الثاني : تاريخ التصنيف في علوم الحديث وطرائق المحدثين في تقسيمها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تاريخ التصنيف في علوم الحديث ، وموقع كتاب (نخبة الفكر) من الدراسات الحديثية .

المبحث الثاني : طرائق المحدثين في تقسيم علوم الحديث قبل الحافظ ابن حجر.

الفصل الثالث : طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث ، وأثرها فيمن جاء بعده

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث في كتابه (نخبة الفكر)

المبحث الثاني : تأثير تقسيمات الحافظ ، واصطلاحاته فيمن جاء بعده

الفصل الرابع : مناقشة تقسيمات الحافظ ابن حجر في كتابه (نخبة الفكر)

وفيه تمهيد ، ومبحثان :

المبحث الأول : تقسيم حديث الآحاد باعتبار عدد طرقه.

المبحث الثاني : تقسيم الحديث المردود.

الخاتمة : ذكرت فيها أهم محتويات البحث ونتائجه .

والله تبارك وتعالى أسأل أن يكتب له القبول وأن يعم به النفع وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ، إنه بكل جميل كفيل ، وبالإجابة جدير ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الفصل الأول

الحافظ ابن حجر ، وكتابه (نخبة الفكر)

فيه مبحثان :

المبحث الأول : الحافظ ابن حجر ، ومكانته العلمية

المبحث الثاني : كتاب (نخبة الفكر) ، وقيمته العلمية

المبحث الأول : الحافظ ابن حجر ، ومكانته العلمية[1]

اسمه ونسبه ومولده

هو الإمام الحافظ الكبير شيخ الإسلام أمير المؤمنين في الحديث شهاب الدين أبو الفضل أحمدُ بن عليٍ بن محمدِ بن محمدِ بن عليٍ بن أحمدَ العَسْقَلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ ، نزيل القاهرة ، اشتهر بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه[2] ، ولد في شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣هـ) .

نشأته

مات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة (٧٧٧هـ) ، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل ، فنشأ يتيماً ، ولم يدخل (الكُتَّاب) حتى أكمل خمس سنين،

---

(١) أفرد عدد من القدامى والمعاصرين ترجمة الحافظ ابن حجر بتأليف مستقل ، وأشهرها وأوعبها على الإطلاق كتاب الحافظ السخاوي "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر" مطبوع في ثلاثة مجلدات.

(٢) الضوء اللامع ٣٦/٢ ، البدر الطالع ٨٧/١ ، شذرات الذهب ٢٧٠/٧.

فأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين[١] ، ثم أكب على العلم منذ صغره حتى حفظ كثيرا من المتون ، ورحل ، وصنف ، ولازم جماعة من الأئمة الحفاظ فتخرج بهم ، وساعده على النبوغ المبكر ما رزقه الله تعالى في صغره من سرعة الحفظ حيث كان حفظه تأملا على طريقة الأذكياء ، وقد اشتغل في أول طلبه كما هي عادة طلاب عصره بالأصول والفروع واللغة والتاريخ ثم حبب إليه علم الحديث فأقبل عليه بكليته[٢].

شيوخه

كثر شيوخ الحافظ ابن حجر حتى بلغ بهم الإمام السخاوي (٦٤٤) ستمائة وأربعة وأربعين شيخا[٣] مما كان له أعظم الأثر في تكوينه العلمي والمعرفي، وقد لازم جماعة من أعيان علماء عصره فتخرج بهم ، وصار إمام أهل عصره بلا منازعة.

قال تلميذه الحافظ السخاوي : اجتمع للحافظ من الشيوخ المشار إليهم والمعول في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره لأن كل واحد منهم كان متبحرا في علمه ورأسا في فنه الذي اشتهر به لا يلحق فيه فالتنوخي[٤] في معرفة القراءت وعلو سنده فيها ،

---

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر ١/٨٥ .

(٢) الجواهر والدرر ١/١٢٣ – ١٢٦ .

(٣) الجواهر والدرر ١/٢٠٠ – ٢٤٠ .

(٤) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل بن علوان التنوخى البعلى الأصل الدمشقى المنشأ نزيل القاهرة ولد سنة تسع وسبعمائة ، وعنى بالقراءات ، والفقه ، وأذن له فى التدريس والإفتاء والإقراء ، وصار شيخ الديار المصرية ==

والعراقي[١] في معرفة علوم الحديث ومتعلقاته ، والهيثمي[٢] في حفظ المتون واستحضارها ، والبلقيني[٣] في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع ،

==

في القراءات والإسناد ، وكان قد أصابته علة ثقل منها لسانه ثم ذهب بصره فصار يعرف بالبرهان الشامى الضرير ، توفي في جمادى الأولى سنة ثمانمائة. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١٠/١.

(١) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي حافظ العصر ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة ، وقدم القاهرة وهو صغير ،واشتغل بالعلوم وأحب الحديث فأكثر من السماع وتقدم في فن الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة كالسبكي ، والعلائي ، والعز بن جماعة ، والعماد بن كثير وغيرهم ، مات ثامن شعبان سنة ستة وثمانمائة. ذيل طبقات الحفاظ ص ٣٧٠.

(٢) على بن أبى بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح نور الدين الهيثمى الشافعى الحافظ ، ولد في رجب سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة ، ونشأ بها فقرأ القرآن ثم صحب الزين العراقى ، ولم يفارقه سفرا وحضرا حتى مات ، وكان عجبا فى الدين والتقوى والزهد والاقبال على العلم والعبادة ، وبعد موت العراقي أخذ عنه الناس وأكثروا ومع ذلك فلم يغير حاله ولا تصدر ولا تمشيخ ، ولم يزل على طريقته حتى مات سنة سبع وثمانمائة. البدر الطالع ٤٤١/١.

(٣) سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان البلقينى الشافعى ولد سنة أربع وعشرين وسبعمائة ببلقينة ، ثم أقدمه أبوه القاهرة وهو ابن اثنتى عشرة سنة ، وما زال يطلب العلم حتى برع في جميع العلوم وفاق الأقران وتفرد بكثير من المعارف ، وأثنى عليه أكابر شيوخه ، وتصدر للفتيا والتدريس فكثرت طلبته وصاروا شيوخا في حياته وله تصانيف كثيرة لم تتم لأنه يبتدئ كتابا فيصنف منه قطعة ثم يتركه ، توفاه الله تعالى سنة خمس وثمانمائة. البدر الطالع ٥٠٦/١.

وابـن الملقـن[١] فـي كثـرة التصـانيف ، والمجـد الفيروزأبـادي[٢] فـي حفـظ اللغــة واطلاعــه عليهــا ، والغمــاري[٣] فــي معرفــة العربيــة ومتعلقاتهــا ، والعـز بـن جماعـة[٤] فـي تفننـه فـي علـوم كثيـرة ، وأذن لـه جلهـم أو

---

(١) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله يعرف بابن الملقن . أوصى به والده إلى الشيخ عيسى المغربي كان يلقن القرآن بجامع طولون فتزوج بأمه ولذا عرف الشيخ به حيث قيل له (ابن الملقن) وكان يغضب منها بحيث لم يكتبها بخطه إنما كان يكتب غالبا (ابن النحوي) ، ونشأ في كفالة زوج أمه ووصيه فتفقه وبرع وصنف وجمع وأفتى ودرس وحدث ، وكثرت مصنفاته وسارت في الأقطار ، مات سنة أربع وثمانمائة. الضوء اللامع ١٠٠/٦.

(٢) مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الفيروزابادي الشيرازي اللغوي الشافعي ، ولد سنة تسع وعشرين وسبعمائة بشيراز ونشأ بها فحفظ القرآن ، ثم ارتحل إلى العراق ودمشق والقاهرة وغيرها ، ولقي جمعا جما من الفضلاء وحمل عنهم شيئا كثيرا ، وله تحصيل في فنون من العلم سيما اللغة وله فيها اليد الطولى وألف فيها تواليف حسنة منها (القاموس المحيط) مات سنة سبع عشرة وثمانمائة. الضوء اللامع ٧٩/١٠.

(٣) محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق شمس الدين أبو عبد الله الغماري ثم المصري المالكي النحوي ، ولد سنة عشرين وسبعمائة ، ولازم أبا حيان حتى أخذ عنه العربية ، وبه تخرج ، وتصدى للإقراء دهرا ، وأخذ عنه الأكابر وتخرج به خلق وصار شيخ النحاة بدون مدافع ، كان عارفا باللغة والعربية كثير المحفوظ للشعر لا سيما الشواهد قوى المشاركة في فنون الأدب ، وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانمائة. الضوء اللامع ١٤٩/٩.

(٤) عز الدين محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة المصرى الشافعي ، ولد سنة ست وأربعين وسبعمائة ، وسمع في صغره من جماعة من الأكابر ، ثم مال إلى علوم العقل ، وتفقه بالبلقينى ، ونظر في كل فن حتى ==

جميعهم كالبلقيني والعراقي في الإفتاء والتدريس[١].

مكانته العلمية

تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفا وإفتاء وشهد له أعيان عصره بالحفظ ، واجتمع له من الخصال ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره ،وشهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقاد والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث ، وقال كل من التقي الفاسي ، والبرهان الحلبي : ما رأينا مثله[٢].

وقال الإمام السيوطي : حكي أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها ، ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له : من تخلف بعدك؟ قال : ابن حجر ، ثم ابني أبو زرعة ، ثم الهيثمي[٣].

وقد أورد الإمام السخاوي في كتابه الجواهر والدرر جملة كبيرة من ثناء مشايخه ، وأقرانه ، وتلاميذه عليه منثورا ومنظوما[٤].

==

في الأشياء الصناعية كلعب الرمح ورمى النشاب وضرب السيف والنفط حتى الشعوذة وعلم الحرف والرمل والنجوم والزيج وفنون الطب ، وطار اسمه وانتشر ذكره في الأقطار وقصده الناس من الشرق والغرب ولم يخلف في فنونه بعده مثله ، ومات سنة تسع عشرة وثمان مائة. الضوء اللامع ١٤٧/٢.

(١) الضوء اللامع ٣٧/٢ – ٣٩ .

(٢) الضوء اللامع ٣٧/٢ – ٣٩ .

(٣) ذيل طبقات الحفاظ ص ٣٨١ .

(٤) الجواهر والدرر ٢٦٣/١ – ٣٣٥ ، ٣٩٩ – ٥٦٥.

مصنفاته

كثرت تصانيف الحافظ ابن حجر حتى بلغ بها الإمام السخاوي (٢٧٣) مائتين وثلاثة وسبعين مصنفا ما بين كتاب كبير في عدة مجلدات ، وجزء صغير في أوراق يسيرة[١] ، وقد امتازت مصنفات الحافظ بالدقة والاتقان ، ولذا طلبها القاصي والداني ، وتنافس الناس في اقتنائها ، قال الحافظ السخاوي : زادت تصانيفه التي كان معظمها في فنون الحديث وفيها من فنون الأدب والفقه وغير ذلك على (١٥٠) مائة وخمسين تصنيفا ورزق فيها من السعد والقبول خصوصا (فتح الباري بشرح البخاري) الذي لم يسبق إلى نظيره[٢].

ومن أشهر مصنفاته المطبوعة :

(١)فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ومقدمته "هدي الساري" .

(٢) "تهذيب التهذيب" ، ومختصره " تقريب التهذيب" .

(٣) "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" .

(٤) "لسان الميزان" .

(٥) "تغليق التعليق" .

(٦) "إنباء الغمر بأنباء العمر" .

---

(١) الجواهر والدرر ٦٥٩/٢ – ٦٩٨ .

وللدكتور شاكر عبد المنعم كتابا بعنوان "ابن حجر ودراسة مصنفاته" ذكر فيه للحافظ (٢٨٢) مصنفا.

(٢) الضوء اللامع ٣٨/٢ .

(٧) "الدرر الكامنة بأعيان المائة الثامنة" .

(٨) "رفع الإصر عن قضاء مصر" .

(٩) "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" .

(١٠) "نخبة الفكر ، وشرحها نزهة النظر".

تلاميذه

نظرا لمكانة الحافظ العلمية التف حوله كثير من طلاب العلم بل ومشايخ عصره ، ورحل إليه الطلاب من الآفاق لينهلوا من علمه ، وقد عد الإمام السخاوي (٦٢٦) ستمائة وستة وعشرين نفسا تلقت العلم عن هذا الإمام الجهبذ[١] ، وممن تخرج به من العلماء:

(١) (ابن الهمام) كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الحنفي المتوفى سنة (٨٦١هـ).

(٢) (ابن فهد) تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد الشافعي المتوفى سنة (٨٧١هـ).

(٣) (البقاعي) برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن المتوفى سنة (٨٨٥هـ).

(٤) (السخاوي) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن المتوفى سنة (٩٠٢هـ).

(٥) (الأنصاري) زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا المتوفى سنة (٩٢٦هـ).

---

(١) الجواهر والدرر ٦٢٦/٣ – ١١٧٨.

صفته

كان رحمه الله تعالى ربعة أبيض اللون ، منور الصورة ، كث اللحية ، حسن الشيبة ، مليح الشكل ، صغير الفم ، قوي البنية ، خفيف المشية ولو عند إقباله على الملوك ، كثير الصمت ، شديد الحياء ، لا يواجه أحدا بمكروه مع الصدع بالحق ، لا يتأنق في مأكله ومشربه ولا في آنيته ، ولا يتأنق في الرفيع من الثياب(١).

وفاته رحمه اللّه تعالى

قال الحافظ السخاوي : لم يزل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى على جلالته وعظمته في النفوس ومداومته على أنواع الخيرات إلى أن توفي في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين [وثمانمائة](٢) ، وكان له مشهد لم ير من حضره من الشيوخ فضلا عمن دونهم مثله ، وتزاحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه ، ومشى إلى تربته من لم يمش نصف مسافتها قط(٣).

---

(١) الجواهر والدرر ١٠٥٣/٣ -١٠٥٤بتصرف .

(٢) زيادة مني للإيضاح .

(٣) الضوء اللامع ٤٠/٢ بتصرف .

المبحث الثاني

كتاب (نخبة الفكر) ، وقيمته العلمية

مثَّل كتاب (نخبة الفكر) معلما بارزا وإضافة كبرى في الدراسة الحديثية ، وكان له أعظم الأثر فيمن أتى بعده ، واستطاع الحافظ بكتابه هذا أن يوجه الدراسات الحديثية وجهة جديدة ، وأن يخطو بها إلى آفاق معرفية أرحب ، وفي هذا المبحث سوف نلقي الضوء على هذا الكتاب في إيجاز غير مخل .

سبب تأليفه

صرح الحافظ في مقدمة الكتاب بالسبب الذي حمله على تصنيف هذا الكتاب ، وأنه صنفه إجابة لمن سأله ذلك من إخوانه حيث قال : "فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فأجبته إلى سؤاله"[١] ، وقد طلب السائل نفسه من الحافظ أن يشرح هذا الكتاب ففعل قال الحافظ في النزهة : "فرغب إلي، ثانيا أن أضع عليها شرحا يحل رموزها ، ويفتح كنوزها ، ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك ، فأجبته إلى سؤاله"[٢].

والذي طلب منه ذلك هو صاحبه شمس الدين الزركشي[٣] ، قال الإمام

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٥١ .

(٢) نزهة النظر ص ٥١ .

(٣) شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن سعد الدين بن نجم الدين البغدادي القاهري الزركشي المقرئ الشاعر ، أصله من شيراز ثم سكن القاهرة ، حصل طرفا من الأدب ، وأتقن القراءات والعروض وعمل فيه منظومة ، ولازم الحافظ ابن حجر طويلا ، ورافقه في السماع أحيانا ، وجرت له في آخر عمره محنة . مات خاملا في ذي الحجة سنة ثلاث عشرة وثمانمائة. الضوء اللامع ٢٠٨/٩.

السخاوي: "وكان التمس منه تصنيفه صاحبه الشيخ شمس الدين الزركشي"[١].

تاريخ تأليفه

صرح الإمام السخاوي أن الحافظ ابن حجر فرغ من تأليف النخبة سنة اثنتي عشرة وثمانمائة[٢] ، وهذا مخالف لما اشتهر من أن الحافظ ابن حجر ألفها حال سفره كما ذكر الصنعاني في نظمه للنخبة ، ونقله في شرحه لها[٣] عن ابن الوزير[٤] ، وفيما قاله نظر لأن الحافظ في هذا الوقت لم يكن مسافرا ، وإنما كان مقيما بمصر كما بينه الدكتور إبراهيم بن محمد نور سيف في بحثه المشار إليه في المقدمة[٥].

اعتزاز الحافظ بهذا الكتاب

كتاب (نخبة الفكر) من مصنفات الحافظ التي كان معتزا بها فقد نقل الإمام السخاوي عن الحافظ ابن حجر قوله : "لست راضيا عن شيء من تصانيفي

---

(١) الجواهر والدرر ٦٧٧/٢-٦٧٨ .

(٢) الجواهر والدرر ٦٧٧/٢ .

(٣) إسبال المطر على قصب السكر ص ١٩٢ .

(٤) محمد بن إبراهيم بن على بن المرتضى بن المفضل بن المنصور اليمني الإمام الكبير المعروف بابن الوزير ولد سنة خمس وسبعين وسبعمائة ، وقرأ على كبار مشايخ عصره ، وفاق الأقران واشتهر صيته وبعد ذكره وطار علمه في الأقطار صنف في الرد على الزيدية كتاب (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبى القاسم) واختصره في (الروض الباسم) ، مات سنة أربعين وثمانمائة. البدر الطالع ٨١/٢.

(٥) نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها ص ١٣٨ - ١٤٥ .

لأني عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي سوى شرح البخاري ومقدمته والمشتبه والتهذيب ولسان الميزان" ... ثم قال السخاوي : ورأيته في موضع آخر أثنى على شرح البخاري والتغليق والنخبة(١).

وقد قرئت النخبة مع شرحها المسمى (نزهة النظر) على مؤلفها قراءة بحث مما يدل على أن المؤلف اعتنى بتحريرها(٢) ، والناظر في حاشية ابن قطلوبغا تلميذ الحافظ ابن حجر على نزهة النظر يجد للحافظ عدة إضافات وتوضيحات ومناقشات بينه وبين تلاميذه(٣) .

مميزات النخبة

إضافة إلى مكانة المؤلف المرموقة ودقته وإمامته في هذا الشأن امتازت النخبة بعدة أمور جعلت لها منزلة كبيرة بين كتب علوم الحديث منها :

الأول : جودة التلخيص

حيث لخص الحافظ في هذا الكتاب علوم الحديث في أوراق يسيرة تقرأ في دقائق معدودة(٤) ، ومع شدة اختصارها فقد جمعت كل علوم الحديث بأوجز عبارة وألطف إشارة ، وقد صرح الإمام السخاوي بأنها جمعت أكثر من مائة

---

(١) الجواهر والدرر ٦٥٩/٢ .

(٢) نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها ص ١٣٥ ، مقدمة د/ نور الدين عتر لتحقيقه لنزهة النظر ص ٢٤ – ٢٦ .

(٣) القول المبتكر ص ٣١ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣–٥٥ ، وغيرها كثير .

(٤) وقعت النخبة في ست صفحات من القطع المتوسط بحسب طبعة الدكتور/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي من ص٢٧٥ – ص٢٨٠ ، وطبعة الدكتور/ نور الدين عتر من ص ١٥٢ – ١٥٧.

نوع من علوم الحديث في حين أن كتاب ابن الصلاح أورد خمسة وستين نوعا فقط[١].

الثاني : حسن الترتيب

حيث رتبها ترتيبا مترابطا كل فكرة تسلم إلى التي تليها لا ينخرم ذلك إلا في مواضع يسيرة جدا ، وقد كان الحافظ – رحمه الله تعالى – معتزا بهذا الترتيب حيث وصفه بقوله : "لخصته في أوراق لطيفة سميتها (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته ، مع ما ضممت إليه من شوارد الفرائد، وزوائد الفوائد"[٢].

وقد كان كتاب ابن الصلاح عمدة من جاء بعده ممن كتب في علوم الحديث ومما أخذ عليه كونه لم يراع المناسبة في ترتيب الأنواع حيث جمع ما يستحق التفريق ، وفرق ما يستحق الجمع[٣] ، وحاول بعض العلماء[٤] إعادة ترتيب علوم الحديث إلا أن كتبهم لم يكتب لها من الذيوع والانتشار ما كان لكتاب الحافظ ابن حجر رحم الله الجميع وأجزل المثوبة لهم.

الثالث : براعة التقسيم

حيث جعل مسائل هذا العلم عدة موضوعات كبرى ، وقسم كل موضوع عدة أقسام ، وفرع على هذه الأقسام عدة تفريعات ، وهكذا حتى يفرغ من مسائل كل قسم ، مع مراعاة الارتباط بين هذه التقسيمات كما سيأتي بيانه مفصلا

---

(١) الغاية شرح الهداية ص ٦٩ ، الجواهر والدرر ٦٧٧/٢ .

(٢) نزهة النظر ص ٥٢ .

(٣) سيأتي شرح هذا بالتفصيل مع ذكر نماذج له في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(٤) سيأتي بيانه مفصلا في المبحث الأول من الفصل الثاني من هذا البحث .

إن شاء الله تعالى.

ثناء العلماء على كتاب (نخبة الفكر)

أجمع العلماء الذين أتوا بعد الحافظ ابن حجر على تلقي كتابه بالقبول ، وحسن الثناء ، ويكفي الحافظ أن بعض معاصريه قد شرح ، ونظم كتابه هذا ، وهو الشيخ كمال الدين الشمني[١] ، وسمى شرحه "نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر" وهو أكبر من شرح المصنف كما قال السخاوي[٢] ، وسمى نظمه "الرتبة في شرح النخبة" ، وشرح هذا النظم ولده تقي الدين في كتاب سماه "العالي الرتبة"[٣] ، والشيخ كمال الدين الشمني هو الذي عرض به الحافظ ابن حجر حين قال في مقدمة النزهة "لأن صاحب البيت أدرى بما فيه"[٤].

---

(١) كمال الدين محمد بن محمد بن حسن بن علي التميمي الداري الشمني (بضم المعجمة والميم وتشديد النون) المغربي الاصل السكندري ثم القاهري المالكي ، ولد في أول سنة ست وستين وسبعمائة ، واشتغل بالعلم في بلده ومهر ، وأخذ عن العراقي وتخرج به وبالبدر الزركشي وغيرهما ، وتقدم في الحديث وصنف فيه ، وقال الشعر الحسن ، واستوطن القاهرة وكان خفيف ذات اليد ، مات في ليلة الخميس سنة احدى وعشرين وثمانمائة. الضوء اللامع ٧٤/٩.

(٢) الجواهر والدرر ٦٧٨/٢ .

(٣) سيأتي ذكر هذه الكتب ، وبيان ما طبع منها عند الحديث عن تاريخ التصنيف في علوم الحديث.

(٤) الجواهر والدرر ٦٧٨/٢ ، الرسالة المستطرفة ص ٦٦٦ .

وقد علق الشيخ ملا علي القاري على كلام الحافظ بقوله : "وهو حكم غالبي ، وإلا فكم من شارح أظهر من المعاني ما لم يخطر ببال صاحب المباني" . شرح شرح ==

قال كمال الدين الشمني في نظمه للنخبة :

وبعد فاعلم أن نخبة الفكر أجل ما صنف في علم الأثر

قد جمعت أنواع هذا العلم وقربت قصيه للفهـــــــم[١]

وقال ابن الحنبلي متحدثا عن الحافظ ابن حجر وكتابه (نخبة الفكر) : "لخص المهم من هذا الاصطلاح مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح ، مع فرائد ضمت إليه وفوائد زيدت عليه في أوراق قليلة هي في نفسها جليلة سماها (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) فصارت جديرة – إذ صغرت حجما وتراءت نجما لكل أثري – بقول من قال :

والنجم تستصغر الأبصار صـــــــورته والذنب للطرف لا للنجم في الصغر"[٢]

وقال الصنعاني في نظم النخبة:

وبعد فالنخبة في علم الأثر مختصر يا حبذا من مختصر[٣]

المحتوى العلمي للكتاب

اشتمل كتاب الحافظ ابن حجر على ستة موضوعات رئيسة تتفرع عنها مسائل علوم الحديث ، وقد ساقها متصلة ببعضها البعض دون عناوين أو

==

نخبة الفكر للقاري ص ١٥١.

(١) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ص ٤٥.

(٢) قفو الأثر ص ٤٢ ، وشرحه الفرع الأثيث ص ص٢٢ – ٢٣.

(٣) قصب السكر مع شرحها إسبال المطر ص ١٩٠.

فواصل ، وحاول الربط بينها جميعا بحيث تسلم كل فكرة إلى التي تليها ، وهي بحسب ترتيب الكتاب على النحو التالي :

الموضوع الأول : أقسام الحديث باعتبار عدد طرقه.

الموضوع الثاني : أقسام الحديث من حيث القبول والرد.

الموضوع الثالث : أقسام الحديث باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد.

الموضوع الرابع : أحوال الرواية ولطائف الأسانيد.

الموضوع الخامس : أحوال الرواة ومراتبهم.

الموضوع السادس : الآداب المتعلقة بالحديث.

وسوف يأتي بيان ما اشتمل عليه كل قسم من هذه الأقسام بالتفصيل في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

طبعات الكتاب

طبع متن (نخبة الفكر) كثيرا ، وأجود طبعاته التي مع شرح مؤلفه الحافظ ابن حجر ، والذي سماه "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" ، ومن أجود طبعات "نزهة النظر" التي وقفت عليها :

(١)تحقيق الدكتور/ نور الدين عتر ، طبعته مطبعة الصباح بدمشق سنة ١٤١٣هـ .

(٢)تحقيق الشيخ/ على حسن عبد الحميد ، وقد سمى تعليقاته "النكت على نزهة النظر" ، طبعته دار ابن الجوزي سنة ١٤١٩هـ .

(٣)تحقيق الدكتور/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، طبعته مطبعة سفير بالرياض سنة ١٤٢٢هـ.

الفصل الثاني

تاريخ التصنيف في علوم الحديث وطرائق المحدثين في تقسيمها

فيه مبحثان :

الأول : تاريخ التصنيف في علوم الحديث ، وموقع كتاب (نخبة الفكر) من الدراسات الحديثية .

الثاني : طرائق المحدثين في تقسيم علوم الحديث قبل الحافظ ابن حجر.

المبحث الأول

تاريخ التصنيف في علوم الحديث

وموقع كتاب (نخبة الفكر) من الدراسات الحديثية

علم الحديث دراية أو ما بات يعرف بـ "علم مصطلح الحديث" أو "علوم الحديث" كغيره من العلوم لم تدون مسائله دفعة واحدة ، وإنما تكونت مسائله نتيجة تراكم معرفي عبر تاريخ امتد لعدة قرون ، وقد ظهرت مسائل هذا العلم مع ظهور السنة النبوية أي في عهد النبي ﷺ لكنها لم تدون في مصنفات إلا بعد مدة طويلة ، وبعد فحص المدونات التي وصلت إلينا – وما أكثرها – يمكننا تقسيم تاريخ التصنيف في هذا العلم الشريف منذ نشأته حتى يومنا هذا إلى خمس مراحل :

المرحلة الأولى : النشأة

امتدت هذه الفترة من القرن الثاني حتى القرن الثالث الهجري ، وفيها وجدت بحوث متعلقة بعلم الحديث دراية في ثنايا كتب الرواية ، وأصول الفقه ، وغيرها ، ونجد فيها أيضا بحوثا مستقلة لكنها صغيرة تتعلق بمسألة ، أو عدة مسائل من مسائل هذا العلم ، ومما صنف في هذه الفترة :

(١) كتاب الرسالة للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة (٢٠٤هـ) حيث ذكر في كتابه هذا عدة قضايا حديثية تتعلق بشروط الحديث الصحيح ، وحكم خبر الواحد ، وغيرها[١] .

(٢) المقدمة التي قدم بها الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة (٢٦١هـ) لصحيحه حيث تناول فيها عدة قضايا حديثية على رأسها قضية الإسناد المعنعن[٢] .

(٣) رسالة الإمام أبي داود السجستاني المتوفى سنة (٢٧٥هـ) إلى أهل مكة تناول فيها شرطه في كتابه السنن ، وحكم المرسل من الحديث ، وغير ذلك[٣] .

---

(١) طبع عدة طبعات أجودها ، وأشهرها ، وأقدمها ط دار التراث بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى .

(٢) طبع صحيح مسلم عدة طبعات من أشهرها ط دار إحياء االتراث بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٤هـ ، وطبعة جمعية المكنز الإسلامي صدرت سنة ١٤٢١هـ .

(٣) طبعت هذه الرسالة عدة طبعات آخرها طبعة مكتب المطبوعات بحلب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة سنة ١٤١٧هـ ضمن ثلاث رسائل في علوم الحديث .

(٤) كتاب العلل الصغير للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ) الذي ألحقه بسننه ضمنه مباحث عدة من علوم الحديث[١] ، وقد شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة (٧٩٥هـ) بشرح نفيس[٢] .

إضافة إلى ما سبق توجد في ثنايا كتب الرواية ، والرجال ، والعلل بحوث ومناقشات متعلقة بعلوم الحديث لا يتسع المقام هنا لبسط القول فيها .

المرحلة الثانية : الاستقلال

تمتد هذه المرحلة من القرن الرابع حتى القرن السادس ، وفي هذه المرحلة ظهرت مصنفات مستقلة في علوم الحديث من أهمها :

(١) " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ) وهو أول مصنف كبير مستقل في علوم الحديث تناول فيه الكثير مما يتعلق بالتحمل والأداء ، وآداب الشيخ والتلميذ ، وكتابة الحديث[٣] .

(٢) " معرفة علوم الحديث " للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله

---

(١) طبع سنن الترمذي بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى لكنه لم يكمله ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات منها ط دار الغرب الإسلامي بتحقيق الدكتور / بشار عواد معروف ، وفي آخرها كتاب العلل المذكور .

(٢) طبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور نور الدين عتر ، ثم طبعته مكتبة المنار بالأردن بتحقيق الدكتور / همام عبد الرحيم سعيد سنة ١٤٠٧هـ .

(٣) طبع هذا الكتاب قديما بتحقيق الدكتور / محمد عجاج الخطيب ، ثم طبع في دار الذخائر بتحقيق محمد محب الدين أبو زيد سنة ١٤٣٧هـ .

النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ) ، وهو أول كتاب جمع معظم علوم الحديث التي تتعلق بالقبول والرد ، والتحمل والأداء ، وأحوال الرواة ، وأول كتاب قسم علوم الحديث حيث جعلها الحاكم اثنين وخمسين نوعا من علوم الحديث[١] لكنه لم يرتب ولم يهذب كما قال الحافظ ابن حجر[٢] ، وقد زاد عليه من جاء بعده كابن الصلاح أنواعا أخرى من علوم الحديث.

(٣) " الكفاية في علم الرواية " للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) تناول فيه جملة كبيرة من القضايا الحديثية المتعلقة بأصول وقوانين الرواية ، ولم يرتبه على الأنواع كما فعل الحاكم بل رتبه على الأبواب[٣] ، وللخطيب كتب أخرى كثيرة في علوم الحديث حتى قال الحافظ ابن حجر : "قل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا "[٤] ، لأجل هذا قال عنه ابن نقطة في كتابه التقييد : له مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال علي أبي بكر الخطيب[٥] .

---

(١) طبع هذا الكتاب قديما بتحقيق السيد معظم حسين ، ثم طبعته دار ابن حزم طبعة جديدة منقحة بتحقيق أحمد بن فارس السلوم سنة ١٤٢٤هـ .

(٢) نزهة النظر ص ٤٧ .

(٣) طبع هذا الكتاب قديما بالهند ثم طبع عدة طبعات أخرى منها طبعة مكتبة ابن عباس بتحقيق الشيخ إبراهيم بحبح الدمياطي .

(٤) نزهة النظر ص ٤٨ .

(٥) التقييد ص ١٥٤ .

(٤) " الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع " للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤هـ) ، اقتصر فيه على ما يتعلق بالتحمل والأداء ، وكتابة الحديث[١] .

المرحلة الثالثة : الجمع

بدأت هذه المرحلة في القرن السابع الهجري على يد الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح والمتوفى سنه (٦٤٣هـ) حيث صنف كتابه "معرفة أنواع علم الحديث "[٢] الذي اشتهر بمقدمة ابن الصلاح فجمع ما تفرق في كتب علوم الحديث التي ألفها من سبقه خاصة كتب الخطيب البغدادي ، وقد ضمنه خمسة وستين نوعا من علوم الحديث ، وأملاه على طلابه شيئا فشيئا ، ولذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب كما قال ابن حجر[٣].

ومنذ صنف ابن الصلاح هذا الكتاب صار عمدة في علوم الحديث اعتمد عليه من جاء بعده ، قال الإمام العراقي مبينا قيمة هذا الكتاب : "فإن أحسن ما صنف أهل الحديث فى معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الصلاح جمع فيه غرر الفوائد فأوعى ودعى له زمر الشوارد فأجابت

---

(١) طبع هذا الكتاب قديما في مكتبة دار التراث بمصر بتحقيق السيد أحمد صقر سنة ١٣٨٩هـ .

(٢) طبع هذا الكتاب عدة طبعات من أفضلها طبعة دار الفكر بدمشق بتحقيق الدكتور / نور الدين عتر ، وطبعة دار المعارف بالقاهرة مع محاسن الاصطلاح للبلقيني بتحقيق الدكتورة / عائشة عبد الرحمن.

(٣) نزهة النظر ص ٥١ .

طوعا"[١] ، وقال ابن حجر : "اجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ، ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر"[٢] .

وكما قال الحافظ فإن العلماء قد انشغلوا بكتاب ابن الصلاح نظما ، وتلخيصا ، وتعليقا .

فممن نظمه :

أولا : الإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنه (٨٠٦هـ) وقد اشتهر تسمية نظمه بالتبصرة والتذكرة لأنه قال في أولها :

نظمتها تبصرة للمبتدي ... وتذكرة للمنتهى المسند

وسماها الشيخ الكتاني "نظم الدرر في علم الأثر"[٣] ولا أعلم مستنده في هذا، والمعروف أن هذا الاسم لألفية السيوطي كما سيأتي .

وقد شرح هذا النظم جماعة من أهل العلم منهم :

(١) المؤلف نفسه شرحها بشرحين مطول[٤] ومختصر ، وقد طبع الشرح المختصر[٥] ، وعلى هذا الشرح تعليقات نفيسة للإمام برهان الدين

---

(١) التقييد والإيضاح ص ١١ .

(٢) نزهة النظر ص ٥١ .

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٦٦٢ .

(٤) قال عنه البقاعي في النكت الوفية ٥٦/١ : لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وصل فيها إلى الضعيف .

(٥) طبع بعنوان "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" بتحقيق محمود ربيع ، وقد صدر عن ==

البقاعي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) سماه "النكت الوفية بما في شرح الألفية"[١].

(٢) الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنه (٩٠٢هـ) في كتابه " فتح المغيث " ، وهو من أكبر شروحها وأجودها[٢] .

(٣) القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنه (٩٢٨هـ) في كتابه "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي"[٣] .

ثانيا : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنه (٩١١هـ) ، وقد سمى هذا النظم "نظم الدرر في علم الأثر" وزاد فيه على العراقي زيادات عدة ، وشرحه جماعة من أهل العلم منهم :

(١) المؤلف نفسه شرحها بشرح مطول سماه "البحر الذي زخر" لكنه لم يكمله[٤] .

(٢) الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي المتوفى سنه (١٣٢٩هـ)

==

مكتبة السنة بالقاهرة ، وعالم الكتب ، ودار الفكر ببيروت .

(١) طبعته مكتبة الرشد بالرياض بتحقيق الدكتور / ماهر ياسين الفحل في مجلدين كبيرين.

(٢) طبعته مكتبة السنة بالقاهرة بتحقيق الشيخ علي حسين علي ، ثم طبعته دار المنهاج بالرياض بتحقيق الشيخين عبد الكريم الخضير ، ومحمد الفهيد .

(٣) طبع عدة طبعات أحدثها بتحقيق الدكتور / عبد اللطيف الهميم ، والدكتور / ماهر ياسين الفحل ، وقد صدر عن دار الكتب العلمية سنة ١٤٢٢هـ .

(٤) طبع الجزء الموجود منه في مكتبة الغرباء الأثرية بتحقيق أنيس بن أحمد الأندونيسي في ثلاثة مجلدات.

في كتابه "منهج ذوي النظر بشرح ألفية الأثر"[١] .

(٣) الشيخ أحمد محمد شاكر المتوفى سنه (١٣٧٧هـ) له عليها تعليقات مختصرة مع عناية بضبط ألفاظها ، وبيان اختلاف النسخ[٢] .

(٤) الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المتوفى سنه (١٣٩٣هـ) شرحها شرحا وسطا ليس بالمطول ، ولا المختصر[٣] .

وممن اختصره :

(١) الإمام أبو زكريا محيي الدين النووي المتوفى سنه (٦٧٦هـ) اختصره في كتابه "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق"[٤] ثم اختصر الإرشاد في كتابه "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير"[٥] ، وقد شرح التقريب عدة مرات منها شرح الإمام السيوطي المسمى "تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي "[٦] ، وشرح الإمام

---

(١) طبعته مكتبة مصطفي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٧هـ ، ثم دار الفكر ببيروت سنة ١٩٨١هـ .

(٢) طبعته بمصر في مكتبة الحلبي سنة ١٣٥٣هـ ، ثم صورته وطبعته عدة مكتبات ببيروت ، ومصر .

(٣) طبع في المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٢٢هـ ثم أعاد تحقيقه الشيخ طارق بن عوض الله ، وطبعته دار ابن عفان بالقاهرة سنة ١٤٢٥هـ .

(٤) طبعته مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة بتحقيق عبد الباري السلفي سنة ١٤٠٨هـ ، ثم طبع في دار اليمامة سنة ١٤١٢هـ بتحقيق د/ نور الدين عتر .

(٥) طبعته دار الكتاب العربي بتحقيق محمد عثمان الخشت سنة ١٤٠٥هـ .

(٦) طبع مرارا ، وأقدم طبعاته وأشهرها طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٩٢هـ بتحقيق الشيخ / عبد الوهاب عبد اللطيف .

السخاوي[١].

(٢) الإمام تقي الدين محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٢هـ) اختصره في كتاب سماه "الاقتراح في بيان الاصطلاح ، وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح"[٢] ، وقد ذيله بجملة من الأحاديث كما هو واضح من عنوان الكتاب ، ومن هذا الكتاب لخص الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) كتابه الذي اشتهر باسم "الموقظة"[٣].

(٣) الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المتوفى سنة (٧٣٢هـ) اختصره في كتابه "رسوم التحديث في علوم الحديث"[٤].

(٤) الإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) لخصه ، وزاد عليه ، وأعاد تقسيمه وترتيبه في كتابه "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"[٥] .

(٥) الإمام شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣هـ)

---

(١) طبعته مؤسسة بينونة بالإمارات بتحقيق علي أحمد الكندي سنة ١٤٢٨هـ .

(٢) طبعته مكتبة نزار الباز سنة ١٤٠٢هـ ، ثم حققه الدكتور / قحطان الدوري ، وطبعته دار العلوم بالأردن سنة ١٤٢٧هـ .

(٣) بهذا الاسم حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، وطبعه مكتب المطبوعات بحلب سنة ١٤٠٥هـ ، ودار السلام بمصر سنة ١٤٢١هـ .

(٤) طبعته دار ابن حزم بتحقيق : إبراهيم بن شريف الميلي سنة ١٤٢١هـ.

(٥) بهذا الاسم طبعته دار الفكر بسوريا بتحقيق الدكتور / محيي الدين رمضان سنة ١٤٠٦هـ .

لخص فيه كتاب ابن الصلاح ، ومختصر النووي ، والمنهل الروي لابن جماعة ، وأعاد ترتيبه ، وسماه "الخلاصة في معرفة الحديث"[١] ، وقد اختصر هذا المختصر السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦هـ) ، وقام بشرح هذا المختصر العلامة محمد عبد الحي اللكنوي الهندي المتوفى سنة (١٣٠٤هـ) في كتابه "ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني"[٢].

(٦) العلامة أبو الحسن علي بن عبد الله التبريزي المتوفى سنة (٧٤٦هـ) له كتاب "الكافي في علوم الحديث" لخص فيه كتاب ابن الصلاح ، ومختصر النووي ، والمنهل الروي لابن جماعة ، وأعاد ترتيبه[٣].

(٧) الحافظ عماد الدين بن كثير المتوفى سنة (٧٧٤هـ) ، وقد شرح هذا المختصر الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في كتابه "الباعث الحثيث"[٤].

(٨) الحافظ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤هـ) اختصره في كتابه "المقنع في علوم الحديث"[٥]

---

(١) حققه الشيخ صبحي السامرائي ، ثم حققه أبو عاصم الشوامي ، وطبعته المكتبة الإسلامية سنة ١٤٣٠هـ .

(٢) طبع في الهند سنة ١٣٠٤هـ ، ثم طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مكتب المطبوعات بحلب سنة ١٤١٦هـ.

(٣) حققه الشيخ مشهور حسن سليمان ، وطبعته الدار الأثرية سنة ١٤٢٩هـ .

(٤) طبع عدة مرات منها طبعة دار الآثار بالقاهرة سنة ١٤٢٣هـ .

(٥) طبع بتحقيق الشيخ عبد الله الجديع في دار فواز بالسعودية سنة ١٤١٣هـ .

ثم اختصر المقنع في "التذكرة"[١] ، وشرح التذكرة الإمام السخاوي في كتابه "التوضيح الأبهر"[٢] .

(٩) العلامة النظار محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير اليمني المتوفى سنة (٨٤٠هـ) له كتاب "تنقيح الأنظار"[٣] لخص فيه علوم الحديث ، وضم إليها بعض ما يتعلق بها من أصول الفقه ، وهو وإن لم يصرح بأنه أخذه عن ابن الصلاح إلا أنه مغترف من كتابه ، وناسج على منواله ، وقد شرح هذا الكتاب العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ)[٤] .

<u>وممن علق عليه:</u>

(١) الحافظ علاء الدين مغلطاي المتوفى سنة (٧٦٢هـ) له على كتاب ابن الصلاح تعقبات سماها "إصلاح كتاب ابن الصلاح"[٥] ، وهو شديد التعنت في تعقباته ، وقد رد عليه غير واحد ممن يأتي ذكرهم .

(٢) الحافظ بدر الدين الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤هـ) له تعليقات حافلة

---

(١) طبع بتحقيق الشيخ على حسن عبد الحميد في دار عمار بالأردن سنة ١٤٠٨هـ .

(٢) طبع بتحقيق الشيخ عبد الله بن محمد البخاري في مكتبة أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٨هـ .

(٣) طبع في دار ابن حزم سنة ١٩٩٩م بتحقيق محمد حسن حلاق ، وعامر حسين صبري .

(٤) طبع قديما بمطبعة الخانجي سنة ١٣٦٦هـ بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وصورته عدة دور نشر منها دار الفكر ، ثم حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، وطبعه مكتب المطبوعات بحلب سنة ١٤١٨هـ .

(٥) طبع بتحقيق الدكتور / ناصر عبد العزيز فرج في مكتبة أضواء السلف ١٤٢٨هـ .

على كتاب ابن الصلاح سماها "النكت على مقدمة ابن الصلاح"[١] لكنه لم يكملها .

(٣) الإمام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥هـ) له على كتاب ابن الصلاح تعليقات يسيرة تعرف باسم "محاسن الاصطلاح"[٢].

(٤) الإمام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ) له تعليقات متينة على كتاب ابن الصلاح سماها " التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح"[٣] ، وقد جمع برهان الدين الأبناسي المتوفى سنة (٨٠٢هـ) بين كتاب ابن الصلاح، وتعليقات الإمام العراقي في كتاب سماه "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح"[٤] .

(٥) الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) له تعليقات وافرة محررة على كتاب ابن الصلاح ، و"التقييد والإيضاح" لشيخه العراقي طبعت باسم "النكت على كتاب ابن

---

(١) طبع الموجود منه بتحقيق الدكتور / زين العابدين بن محمد بلافريج في مكتبة أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٩هـ .

(٢) طبع في دار المعارف قديما بتحقيق الدكتورة / عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) .

(٣) طبعه بحلب الشيخ محمد راغب الطباخ مع حاشية له عليه سماها "المصباح على مقدمة الصلاح" سنة ١٣٥٠هـ ، ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات منها طبعة دار البشائر بتحقيق الشيخ / أسامة خياط .

(٤) طبع بتحقيق صلاح فتحي هلل في مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤١٨هـ .

الصلاح"[1] لكنه لم يكمله .

المرحلة الرابعة : الترتيب

بدأت هذه المرحلة في القرن الثامن الهجري ، وآتت أكلها على يد الحافظ ابن حجر في القرن التاسع الهجري ، فقد كان مما ينتقد على كتاب ابن الصلاح أنه لم يكن جيد الترتيب حيث فرق ما حقه الجمع ، وجمع ما حقه التفريق ، وقد سبق عذره في ذلك ، وهو أنه كان يملي على طلابه ما تيسر له جمعه من بطون الكتب ، فلم يتوفر له الوقت الكافي لترتيبه ، وقد حاول جماعة من أهل العلم إعادة ترتيب علوم الحديث فكان من هؤلاء[2] :

أولا : الإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) في كتابه "المنهل الروي" الذي سبق ذكره .

ثانيا : الإمام شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣هـ) في كتابه "الخلاصة في معرفة الحديث" الذي سبق ذكره .

ثالثا : العلامة أبو الحسن علي بن عبد الله التبريزي المتوفى سنة (٧٤٦هـ) في كتابه "الكافي في علوم الحديث" الذي سبق ذكره .

رابعا : الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) في كتابه (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) لخص فيه علوم الحديث في أوراق يسيرة ، وهو موضوع هذا البحث ، وقد حظي هذا الكتاب

---

(١) طبع الموجود منه بتحقيق الدكتور / ربيع بن هادي عمير في مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٤هـ ، ثم في دار الراية بالرياض سنة ١٤٠٨هـ .

(٢) سوف يأتي قريبا بيان طرائق هؤلاء الأئمة في إعادة ترتيب كتاب ابن الصلاح .

منذ ألفه الحافظ بعناية علماء عصره ومن بعدهم ، حتى شرحه أحد معاصريه ، وصار عمدة في علوم الحديث فتوفر عليه العلماء نظما ، وشرحا ، بل واختصارا ! .

فممن شرحه :

(١) المؤلف نفسه في كتابه "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"[١] ، وقد شرح هذا الشرح أو عمل عليه حاشية جماعة من العلماء منهم :

[١] زين الدين قاسم بن قطلوبغا تلميذ المؤلف والمتوفى سنة (٨٧٩هـ) له عليها حاشية سماها "القول المبتكر على شرح نخبة الفكر"[٢] ضمنها نقولات عن الحافظ ابن حجر ، وله عليه تعقبات .

[٢] تلميذه كمال الدين بن أبي شريف المتوفى سنة (٩٠٢هـ) له حاشية عليها[٣] ضمنها نقولات عن الحافظ ابن حجر كذلك .

[٣] علي بن محمد بن سلطان الشهير بملا علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ) واسم شرحه "مصطلحات أهل الأثر"[٤] .

---

(١) طبع عشرات المرات ، وقد سبق الإشارة إلى أفضل طبعاته عند الحديث علن نخبة الفكر في الفصل الأول.

(٢) طبعت في دار الوطن بالرياض بتحقيق إبراهيم الناصر سنة ١٤٢٠هـ ، ثم طبعت في دار الفارابي بدمشق بتحقيق عبد الحميد محمد الدرويش سنة ١٤٢٩هـ .

(٣) طبعت في دار الوطن بالرياض بتحقيق إبراهيم الناصر سنة ١٤٢٠هـ .

(٤) طبع هذا الشرح في دار الكتب العلمية سنة ١٩٧٨م ، ثم طبع بتحقيق محمد نزار تميم ، وهيثم نزار تميم في دار الأرقم بلبنان سنة ١٤١٦هـ .

[٤] تاج الدين عبد الرؤوف المناوي المتوفى سنة (١٠٣١هـ) في كتابه "اليواقيت والدرر"[١] .

[٥] برهان الدين اللقاني المتوفى سنة (١٠٤١هـ) له شرح سماه "قضاء الوطر"[٢] ، ضمنه حاشية البقاعي ، وابن قطلوبغا ، والكمال ابن أبي شريف ، وأجاب عن تعقباتهم .

[٦] محمد أكرم السندي (من علماء القرن الحادي عشر الهجري) ، واسم شرحه "إمعان النظر"[٣] .

[٧] الشيخ عبد الله بن حسين خاطر العدوي (من علماء القرن الرابع عشر الهجري) ، واسم حاشيته "لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر"[٤].

(٢)معاصره الشيخ كمال الدين محمد بن الحسن الشمني المتوفى سنة (٨٢١هـ) ، واسمه "نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر"[٥] ، وهو الذي عرض به الحافظ ابن حجر حين قال في مقدمة النزهة

---

(١) طبع في دار الرشد بالرياض مرتين الأولى بتحقيق ربيع بن محمد السعودي سنة ١٤١١هـ ، والثانية بتحقيق الدكتور / المرتضى الزين أحمد سنة ١٤٢٠هـ .

(٢) طبع بتحقيق شادي بن محمد آل نعمان في الدار الأثرية بالأردن سنة ١٤٣١هـ .

(٣) طبع في حيدر أباد بتحقيق غلام مصطفى القاسمي .

(٤) كذا سماه ، وهو شرح لنزهة النظر ، ولم يفطن لذلك بعض المعاصرين فاعتقد أنه شرح للنخبة ، نبه على ذلك محقق " قضاء الوطر " ، وقد طبع الكتاب في مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٦هـ .

(٥) لا زال هذا الكتاب مخطوطا لم يطبع – فيما أعلم – انظر مخطوطاته في الفهرس الشامل للمخطوطات قسم الحديث ١٦٦٠/٣ .

"لأن صاحب البيت أدرى بما فيه"[١] .

(٣) الشيخ محمد بن عبد الله الخراشي المتوفى سنة (١١٠١هـ) أول من تولى مشيخة الأزهر ، له شرح لا زال مخطوطا حتى كتابة هذه السطور سماه "منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة "[٢] .

وممن نظمه :

(١) الشيخ كمال الدين محمد بن الحسن الشمني المتوفى سنة (٨٢١هـ) ، وقد شرح هذا النظم ولده تقي الدين المتوفى سنة (٨٧٢هـ) وسمى شرحه "العالي الرتبة في شرح نظم النخبة"[٣] .

(٢) محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ) ، وقد سمى نظمه "قصب السكر" وشرح هذا النظم في كتاب سماه "إسبال المطر على قصب السكر"[٤] .

(٣) يوسف بن محمد بن كساب الغزي المتوفى سنة (١١٩٠هـ) ، وله شرح على هذا النظم[٥] .

وممن اختصره :

(١) محمود بن إبراهيم بن يوسف الحنفي المعروف بابن الحنبلي المتوفى

---

(١) الجواهر والدرر ٦٧٨/٢ ، الرسالة المستطرفة ص ٦٦٦ .

(٢) الفهرس الشامل للمخطوطات قسم الحديث ١٦٠٣/٣.

(٣) طبع بتحقيق نبيل صلاح عبد المجيد في مكتبة ابن عباس سنة ٢٠٠٨م .

(٤) طبع في الهند قديما ثم طبع عدة طبعات منها طبعة دار ابن حزم سنة ١٤٢٧هـ .

(٥) طبع في دار الرشد بعنوان "حاشية جامعة على الفريدة في علم المصطلح " بتحقيق فهد بن عامر العجمي سنة ١٤٢٩هـ .

سنة (٩٧١هـ) لخصه مع شرح الحافظ ابن حجر ، وما وقع له من حواش عليه ، وسماه "قفو الأثر في صفو علوم الأثر"[١] ، وشرح هذا المختصر في كتابه " الفرع الأثيث في أصول الحديث"[٢] .

(٢) عبد الوهاب بن أحمد الشافعي الأحمدي المتوفى سنة (١١٥٠هـ) ، وشرح هذا المختصر محمود شكري الألوسي المتوفى سنة (١٣٤٢هـ) في "عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر"[٣] .

(٣) الإمام اللغوي محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة (١٢٠٥هـ) ، اختصر النخبة ، وشرحها "نزهة النظر" في كتابه "بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب ﷺ"[٤] .

المرحلة الخامسة : المصنفات المعاصرة

هذه المصنفات التي سبق ذكرها هي أهم المصنفات في علوم الحديث حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري ، وقد دارت في فلك الشروح والحواشي والمختصرات والمنظومات ، ثم ظهرت بعد ذلك مصنفات

---

(١) طبع في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ ، ثم طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٤٠٨هـ .

(٢) طبع بتحقيق نبيل صلاح عبد المجيد سليم في مكتبة ابن عباس بالمنصورة سنة ٢٠٠٨م .

(٣) طبع في دار الرشد بتحقيق إسلام دربالة سنة ١٤٢٠هـ ، ثم طبع في دار ابن حزم بتحقيق الدكتور / مجيد الخليفة سنة ١٤٢٩هـ .

(٤) طبع قديما في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ ، ثم طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٤٠٨هـ .

معاصرة لم ترتبط بتلخيص كتاب أو شرح آخر ، وإنما اعتنى مؤلفوها بسرد علوم الحديث بطريقة سهلة خالية من التعقيد الذي ارتبط بالشروح والحواشي في نظر كثير من المعاصرين ، وأضاف كل مؤلف ما رآه مناسبا من العلوم والمعارف التي لها تعلق بعلوم الحديث ، وغير غائب عن ذهن القارئ الفطن أنهم اعتمدوا في تأليف هذه الكتب على بعض المصنفات التي سبق ذكرها ، فاختاروا من مادتها وترتيبها ما رأوه مناسبا، ومن أشهر هذه الكتب المعاصرة التي تحضرني عند كتابة هذه السطور ، وكلها مطبوعة متداولة ومشهورة :

(١) " قواعد التحديث " للشيخ محمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة (١٣٣٢هـ) .

(٢) " توجيه النظر إلى أصول الأثر " للشيخ طاهر الجزائري المتوفى سنة (١٣٣٨هـ) .

(٣) " أصول الحديث – علومه ومصطلحه " للدكتور محمد عجاج الخطيب.

(٤) " الوسيط في علوم ومصطلح الحديث " للدكتور محمد أبو شهبة .

(٥) " منهج النقد في علوم الحديث " للدكتور نور الدين عتر .

(٦) " قواعد أصول الحديث " للدكتور أحمد عمر هاشم .

هذا بالإضافة إلى جملة كبيرة من الأبحاث المتخصصة التي تعالج قضايا مخصوصة من مباحث علوم الحديث لا يتسع المقام لذكرها ، وغير خاف على الفطن أن بداية مرحلة من هذه المراحل السابقة لا يعني انتهاء المرحلة التي قبلها تماما ، فما زال المشتغلون بعلم الحديث حتى الآن يقومون بشرح كتب السابقين ، ونظمها ، واختصارها.

المبحث الثاني

طرائق المحدثين في تقسيم علوم الحديث قبل الحافظ ابن حجر

في إشارة إلى وفرة علوم الحديث ، وتنوع مسائله قال الإمام الحازمي : "اعلم أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع ، وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته"(١).

وحين نتفحص بواكير الكتب التي جمعت معظم مسائل علوم الحديث نجد أنها لم تعن بالتقسيم الدقيق لموضوعات ومسائل هذا العلم ، وإنما رتبت هذه الكتب على الأبواب وذكر في كل باب ما يناسبه من مسائل هذا العلم ، حتى جاء الحاكم أبو عبد الله النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ) فصنف كتابه (معرفة علوم الحديث) وهو أول من جمع علوم الحديث في مصنف واحد(٢) ، وأول من قسم علوم الحديث حيث قسم علوم الحديث في كتابه هذا إلى اثنين وخمسين نوعا ، ثم جاء أبو عمرو بن الصلاح فأعاد ترتيب كتاب الحاكم ، وزاد عليه أنواعا كثيرة حتى بلغ بأنواعه خمسة وستين نوعا لكنه سار على طريقة الحاكم في تقسيم علوم الحديث ، وانشغل من جاء بعد ابن الصلاح بكتابه اختصارا ، ونظما ، واستدراكا ، وترتيبا ، وكان ممن عمل على إعادة ترتيب ، وتقسيم ابن الصلاح جماعة من أبرزهم : الإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) في كتابه "المنهل الروي" ، والإمام

---

(١) نكت ابن حجر على كتاب ابن الصلاح ٢٣٣/١ .

(٢) انظر لتحقيق القول في هذه الأولية والمقارنة بين كتاب الحاكم ، وكتاب الرامهرمزي : مقدمة الطبعة الجديدة لكتاب (معرفة علوم الحديث) بتحقيق د / أحمد بن فارس السلوم ص ١٠ – ١٤.

شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣هـ) في كتابه "الخلاصة في معرفة الحديث" ، والعلامة أبو الحسن علي بن عبد الله التبريزي المتوفى سنة (٧٤٦هـ) في كتابه "الكافي في علوم الحديث" كما سبق قريبا.

وسوف أعرض هنا بصورة موجزة لطريقة هؤلاء الأئمة في تقسيم علوم الحديث ، وأبين الأنواع التي ذكروها في كتبهم ، والتي أغفلوها ، ومدى تأثر اللاحق بالسابق ، مع الإشارة إلى ما يؤخذ على كل واحد منهم.

أولا : طريقة الحاكم النيسابوري[1] في تقسيم علوم الحديث

كما سبق فإن الإمام الحاكم النيسابوري أول من جمع معظم علوم الحديث في كتاب واحد ، وعمله يمتاز بعدة أمور تجعله في صدارة المؤسسين لهذا العلم الشريف في صورته المدونة وهي :

أولا : أنه أوجد له اسما درج عليه من جاء بعده ، وهو (علوم الحديث).

ثانيا : أنه خص تسمية كل موضوع من بنوع.

---

(١) الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم النيسابوري المعروف بابن البيع ، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة (٣٢١هـ) طلب الحديث من الصغر باعتناء أبيه وخاله ، وسمع من ألفي شيخ أو نحو ذلك ، وقد رأى أبوه مسلما صاحب الصحيح ، حدث عنه الدارقطني ، والخليلي ، والبيهقي ، بلغت تصانيفه قريبا من خمسمائة جزء ، منها (المستدرك على الصحيحين) ، (تاريخ نيسابور) ، مات سنة خمس وأربعمائة (٤٠٥هـ).
وفيات الأعيان ٢٨٠/٤، سير أعلام النبلاء ١٦٢/١٧، تذكرة الحفاظ ١٠٣٩/٣، طبقات الشافعية للسبكي ١٥٥/٤.

ثالثا : أنه أوجد الأبواب الحقيقية لهذا العلم ، والتي قام عليه بناؤه كالصحيح ، والضعيف ، والثقات ، والضعفاء ، ونحوها.

رابعا : أنه صاحب ابتكار حيث ابتكر أنواعا من علوم الحديث لم يسبق إلى التصنيف فيها(١).

وقد قسم الحاكم علوم الحديث إلى اثنين وخمسين نوعا كما سبق ، ولم يراع في ترتيبها نسقا معينا ، ولا ارتباط بعض هذه الأنواع ببعضها ويمكن إجمال الملاحظات على هذا التقسيم فيما يلي :

(١) بدأ هذه الأنواع بالنوع الذي سماه "عالي الإسناد" ، وختمها بالنوع الذي سماه "العرض والإجازة".

(٢) ذكر بعض الأنواع التي لها تعلق ببعضها متعاقبة ، في الحين الذي ذكر فيه بعضها مفرقة فمثلا ذكر "العالي" ، وأتبعه بذكر "النازل" ، وذكر "المسند" ، وأتبعه بذكر "الموقوف" ، لكنه حين ذكر "الثقات" فصل بينهم ، وبين "من لم يحتج بهم ولم يسقطوا بنوع سماه "الأبواب التي يجمعها المحدثون" ، وفصل بين "معرفة الصحابة" ، و"معرفة التابعين" بستة أنواع أخرى من علوم الحديث ، وهي "المراسيل ، والمنقطع ، والمسلسل ، والمعنعن ، والمعضل ، والمدرج" ، كما أنه فرق أنواع الحديث الضعيف ، ولم يذكرها متعاقبة.

---

(١) باختصار وتصرف من مقدمة د / أحمد بن فارس السلوم لكتاب (معرفة علوم الحديث) ص ١٣ ، ١٤.

(٣) بعض الأنواع التي ذكرها تشتمل على نوعين يمكن فصل أحدهما عن الآخر مثل النوع الذي سماه "الصحيح والسقيم" ، والنوع الذي سماه "العرض والإجازة".

(٤) بعض الأنواع التي ذكرها أهملها من جاء بعده ، ولم يذكروها مثل النوع الذي سماه "فقه الحديث" ، والنوع الذي سماه "مغازي النبي ﷺ"، والنوع الذي سماه "المذاكرة" ، والنوع الذي سماه "مذاهب المحدثين".

(٥) ذكر بعض الأنواع ، ولم يذكر ما هو قسيم لها فقد ذكر "العرض والإجازة" ، ولم يذكر بقية طرق التحمل كالسماع ، والكتابة ، والمناولة ، وغيرها .

(٦) فاتته أنواع كثيرة استدركها من جاء بعده لكنه لم يقصد الاستيعاب إنما أراد الاختصار كما نص على ذلك في مقدمة كتابه حيث قال : "أما بعد فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت ، ومعرفة الناس بأصول السنن قلت ، مع إمعانهم في كتابة الاخبار وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال ، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار المواظبون على كتابة الآثار ، واعتمد في ذلك سلوك الاختصار دون الإطناب في الإكثار"[1].

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٦ ، ١٠٧.

ثانيا : طريقة الحافظ ابن الصلاح[١] في تقسيم علوم الحديث

"اعتنى الحافظ أبو عمرو بن الصلاح بكتاب الحاكم فأقرأه في دار الحديث[٢] ، وأملى عليه حواشي وتقريرات وتصويبات واستدراكات"[٣] ، وقد سار ابن الصلاح في تقسيمه لعلوم الحديث على طريقة الحاكم فقسم كتابه الذي سماه (معرفة أنواع علم الحديث)[٤] إلى أنواع لكن عمل ابن الصلاح امتاز بعدة أمور تتمثل فيما يلي[٥]:

---

(١) الإمام الحافظ المفتى شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن المفتى صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي ، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة (٥٧٧هـ) ، وتفقه على والده بشهرزور ، قال ابن خلكان : "كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وله مشاركة في عدة فنون" ، وقال الذهبي : "كان وافر الجلالة حسن البزة كثير الهيبة موقرا عند السلطان والأمراء" ، وقال السبكي : "أحد أئمة المسلمين علما ودينا" ، من مصنفاته (صيانة صحيح مسلم) ، (طبقات الشافعية) ، مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة (٦٤٣هـ).
وفيات الأعيان ٢٤٣/٣ ، سير أعلام النبلاء ١٤٠/٢٣، تذكرة الحفاظ ١٤٣٠/٤، طبقات الشافعية للسبكي ٣٢٦/٨.

(٢) دار الحديث الأشرفية أسسها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل ، وفتحت في سنة ثلاثين وستمائة في ليلة النصف من شعبان ، وأملى بها الشيخ تقي الدين بن الصلاح الحديث ووقف عليها الملك الأشرف الأوقاف. الدارس في تاريخ المدارس ١٥/١.

(٣) مقدمة د / أحمد بن فارس السلوم لكتاب (معرفة علوم الحديث) ص ١٥.

(٤) نص على ذلك في مقدمة الكتاب ص ٦ .

(٥) سوف أذكر هنا ما يتعلق بالتقسيم والتنويع فقط ، أما طريقة ابن الصلاح في تناول هذه الأنواع فليس من موضوع هذا البحث.

(١) أعاد ابن الصلاح ترتيب الأنواع ، واجتهد في ضم النظير إلى النظير ، فعلى سبيل المثال جعل معظم أنواع الضعيف متعاقبة في حين فرقها الحاكم ، وترتيب ابن الصلاح وإن لم يسلم من مؤاخذات ستأتي الإشارة إليها إلا أنه أفضل بكثير من ترتيب الحاكم .

(٢) ابتدأ ابن الصلاح كتابه بالأنواع الأهم التي تمثل عصب هذا العلم ، وهي "الصحيح" ، و"الضعيف" ، وما تفرع منه، أما الحاكم فبدأ بـ "عالي الإسناد" ، و"النازل من الأسانيد" ، وقد أشار ابن الصلاح في فاتحة هذه الأنواع إلى أن الحديث ينقسم إلى صحيح ، وضعيف ، وحسن[١].

(٣) زاد ابن الصلاح على الحاكم عدة أنواع فبلغ عدد الأنواع في كتابه (٦٥) خمسة وستين نوعا ، ولم يقصد الاستيعاب بل قال بعدما سرد هذه الأنواع : "وذلك آخرها ، وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها ، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها فإذا هي نوع على حياله ، ولكنه نصب من غير أرب"[٢] ، وبعض الأنواع التي زادها لها أهمية كبيرة في هذا العلم ومن هذه الأنواع : "الحسن" ، و"المقطوع" ، و"المنكر" ، و"المضطرب" ،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠ .

"الموضوع" ، و"المقلوب" ، وغيرها ، وبعض الأنواع التي زادها ابن الصلاح تعتبر أنواعا ثانوية داخلة في الأنواع الكبرى مثل "رواية الآباء عن الأبناء" فإنه نوع من "رواية الأكابر عن الأصاغر" ، وكذا النوع الذي سماه "كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى" فإنه نوع من الكنى.

(٤) أهمل بعض الأنواع التي ذكرها الحاكم ومنها : "صدق المحدث" ، و"معرفة أتباع التابعين" ، و"فقه الحديث" ، "مذاهب المحدثين" ، و"المذاكرة" ، و"مغازي النبي ﷺ".

(٥) جمع بعض الأنواع التي فرقها الحاكم ، ومن أمثلة ذلك : أنه جعل معرفة العالي والنازل نوعا واحدا في حين جعلها الحاكم نوعين ابتدأ بهما كتابه كما سبق ، وجعل معرفة الأسماء والكنى نوعا واحدا في حين جعلهما الحاكم نوعين .

(٦) فرق بعض الأنواع التي جمعها الحاكم ، ومن أمثلة ذلك أنه جعل معرفة الصحيح نوعا مستقلا ، ومعرفة الضعيف نوعا مستقلا في حين جعلهما الحاكم نوعا واحدا سماه "معرفة الصحيح والسقيم".

(٧) غاير في أسماء بعض الأنواع مثل النوع الذي سماه الحاكم "الزيادات الفقهية" سماه ابن الصلاح "زيادات الثقات وحكمها" ، والنوع الذي سماه الحاكم "الجرح والتعديل" سماه ابن الصلاح "معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد" ، والنوع الذي سماه الحاكم "أعمار المحدثين" سماه ابن الصلاح "معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها" ، والنوع الذي سماه الحاكم "بلدات المحدثين"

سماه ابن الصلاح "معرفة أوطان الرواة وبلدانهم".

(٨) بعض الأنواع الخاصة التي ذكرها الحاكم جعلها ابن الصلاح أنواعا عامة ، وضم إليها ما يشبهها في نوع واحد من ذلك أن الحاكم ذكر نوعا في كتابه سماه "العرض والإجازة" ، أما ابن الصلاح فذكر في كتابه نوعا سماه "معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله" ذكر فيه "العرض والإجازة" ، وبقية طرق التحمل كالسماع ، والكتابة ، والمناولة ، وغيرها ، وما يتعلق بكل منها من أحكام.

(٩) بعض الأنواع التي ذكرها الحاكم ، وأهملها ابن الصلاح تناولها في ثنايا حديثه عن نوع آخر مثل النوع الذي سماه الحاكم "المعنعن" تناوله ابن الصلاح في ثنايا حديثه عن المعضل[١].

ما يؤخذ على تقسيم الحافظ ابن الصلاح

من خلال ما سبق يتبين أن ابن الصلاح لم يقدم تقسيما جديدا لعلوم الحديث، لكنه عمل على تهذيب تقسيم الحاكم ، ولا يسلم عمله من عدة مؤاخذات تمثلت فيما يلي :

أولا : رغم عنايته بضم النظير إلى النظير فقد فاتته أشياء من ذلك أنه أبعد "المصحف" ، "والمزيد في متصل الأسانيد " ، "والمرسل الخفي" عن أنواع الضعيف التي ذكرها في الأنواع المتقدمة ففي حين نجد آخر أنواع الضعيف التي قدمها هو النوع الثاني والعشرون وهو "المقلوب" نجد أنه ذكر "المصحف" في النوع الخامس والثلاثين ، و"المزيد" في النوع السابع والثلاثين

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٦١ .

، و"المرسل الخفي" في النوع الثامن والثلاثين.

ثانيا : أنه فرق ما حقه الجمع ، ومن أمثلة ذلك أنه عقد النوع السابع عشر لمعرفة الأفراد ثم عاد فعقد النوع الحادي والثلاثين لمعرفة الغريب والعزيز ، وكان الأولى أن يذكر ما يتعلق بالغريب والفرد في موضع واحد حتى ولو قلنا بالتغاير بينهما(١).

ثالثا : أنه جمع ما حقه التفريق ، ومن ذلك أنه ذكر "الحديث المعلق" في ثنايا كلامه عن "الحديث المعضل" ، وكان حقه أن يفرد له نوعا مستقلا.

وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر بأنه أملاه على طلابه شيئا بعد شيء فلم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب(٢) ، وقال نحوه السخاوي(٣) ، والسيوطي(٤) .

---

(١) قال الحافظ في نزهة النظر ص ٥١ : الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان.

(٢) نزهة النظر ص ٥١ .

(٣) الغاية في شرح الهداية ص ٦٧ .

(٤) البحر الذي زخر ٢٤٢/١ .

ثالثا : طريقة الإمام بدر الدين بن جماعة[1] في تقسيم علوم الحديث (المنهل الروي)

رغم ما تقدم من الانتقادات البناءة التي وجهت إلى ابن الصلاح فلا ينكر دوره في العناية بهذا العلم ، وأن كتابه اشتمل – بحق – على إضافات جمة جعلته في صدارة الكتب المقدمة في هذا العلم ، فاستحق أن يعنى به من جاء بعده شرحا ، ونظما ، واختصارا ، واستدراكا.

وقد عمل بعض من جاء بعده على إعادة ترتيب الكتاب ، وأول من قام بهذا هو الإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) حيث قام باختصار كتاب ابن الصلاح وإعادة ترتيبه في كتابه الذي سماه (المنهل الروي) ، وأفصح في مقدمته بمنهجه في اختصار الكتاب ، وترتيبه بما حاصله[2] :

رتب كتابه على مقدمة ، وأربعة أطراف:

المقدمة : ذكر فيها المصطلحات التي يحتاج إليها طالب الحديث ،

---

(١) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة قاضي القضاة شيخ الإسلام بدر الدين أبو عبد الله الكناني الحموي الشافعي

ولد سنة تسع وثلاثين وستمائة (٦٣٩ هـ) ، أحد كبار فقهاء الشافعية ، قال الذهبي : "كان قوي المشاركة في الحديث ، عارفا بالفقه وأصوله ، ذكيا فطنا مناظرا متفننا ورعا صيتا ، تام الشكل ، وافر العقل ، حسن الهدى ، متين الديانة ذا تعبد وأوراد" ، ولي قضاء مصر والشام ، ومن مصنفاته (كشف المعاني عن متشابه المثاني) ، (وتذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم) ، توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة (٧٣٣هـ). طبقات الشافعية للسبكي ١٣٩/٩، معجم شيوخ الذهبي ص ٢٠٩، الدرر الكامنة ٤/٥، شذرات الذهب ١٠٥/٦.

(٢) مستخلص من المنهل الروي ص ٢٦ – ٢٨ .

وهي المتن ، والسند ، والإسناد ، والحديث ، والخبر ، ثم ذكر تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد ، وبعض ما يتعلق بهما من مسائل.

الطرف الأول : تناول فيه أقسام المتن وأنواعه ، أما الأقسام فثلاثة ، وهي : الصحيح والحسن والضعيف ، وأما الأنواع فثلاثون ، وهي : المسند ، والمتصل ، والمرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والمعنعن ، والمعلق ، والشاذ ، والمنكر ، والفرد ، والمعلل ، والمضطرب ، والمدرج ، والمقلوب ، والموضوع ، والمشهور ، والغريب ، والعزيز ، والمصحف ، والمسلسل ، وزيادات الثقات ، والاعتبار ، والشواهد ، والمتابعات ، ومختلف الحديث ، والناسخ والمنسوخ ، وغريب الحديث.

الطرف الثاني : في الكلام على السند وما يتعلق به ، وفيه أحد عشر نوعا هي : الجرح والتعديل ، والعالي والنازل ، والمزيد في الأسانيد ، والتدليس ، وتباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد ، ورواية الأقران ، والآباء عن الأبناء ، والأبناء عن الآباء ، ومن لم يرو عنه إلا واحد ، والأكابر عن الأصاغر ، والعنعنة.

الطرف الثالث : يتعلق بتحمل الحديث وآدابه ، وفيه ستة أنواع هي : أهلية تحمل الحديث ، وطرق التحمل ، وكتابة الحديث ، ورواية الحديث، وأدب الراوي ، وأدب الطالب.

الطرف الرابع : في أسماء الرجال وما يتصل به ، وفيه واحد وعشرون نوعا هي : معرفة الصحابة ، ومعرفة التابعين ، وطبقات الرواة ، والأسماء والكنى ، ومن عرف باسمه دون كنيته ، والألقاب ، والمختلف والمؤتلف ، والمتفق والمفترق ، وما تركب منهما ، ومن تشابهوا في

الاسم واسم الأب ، ومن نسب إلى غير أبيه ، والنسب المخالفة ظاهرها، والأسماء المفردة ، ومن ذكر بأسماء أو صفات مختلفة ، ومعرفة الموالي، والأسماء المبهمة ، والثقات والضعفاء ، ومن خلط من الثقات ، وأوطان الرواة ، والإخوة ، والتواريخ والوفيات.

وعند مقارنة الأنواع التي ذكرها ابن جماعة بالأنواع التي ذكرها ابن الصلاح نلاحظ ما يلي:

١) زاد على ابن الصلاح مقدمة تناول فيها تعريف السند ، والمتن ، ونحوهما ، والمتواتر والآحاد[١] وما يتعلق بهما كما سبق.

٢) ذكر كل الأنواع التي أوردها ابن الصلاح ، ولم يغفل منها شيئا ، إلا نوعا واحدا هو "المرسل الخفي" .

٣) التزم بتسمية ابن الصلاح للأنواع غالبا – مع اختصار أحيانا – ولم يخرج عنها إلا قليلا من ذلك تعبيره عن "غريب الحديث" بقوله : "غريب اللفظ وفقهه" وقوله "وفقهه" من زياداته على ابن الصلاح غير أنه لم يذكر فيه سوى كلمات يسيرة.

٤) لم يزد على ابن الصلاح أنواعا أخرى ، لكنه أفرد بعض الأنواع التي دمجها ابن الصلاح في أنواع أخرى فجعل "المعنعن" ، و"المعلق" نوعين مستقلين في حين دمجهما ابن الصلاح في "المعضل".

٥) كرر أحد الأنواع في موضعين ، وهو "المعنعن" حيث ذكره في

---

(١) ذكر ابن الصلاح المتواتر عند حديثه عن المشهور بصورة موجزة . انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٧.

الطرف الأول بهذا الاسم ثم ذكره في الطرف الثاني باسم "العنعنة في السند"

ما يؤخذ على تقسيم الإمام ابن جماعة

مع أن ما قام به الإمام ابن جماعة يعد خطوة متقدمة في تقسيم علوم الحديث ، وإعادة ترتيبها إلا أنه يؤخذ عليه مايلي :

أولا : أنه حبس نفسه في تنويع ابن الصلاح ، ولو أنه تحرر منه لأبدع أنواعا جديدة ، ولأهمل بعض الأنواع التي تعد مسائل فرعية من الأنواع ، وليست أنواعا مستقلة ، ولما أُخذ عليه بعض ما سبق أخذه على ابن الصلاح.

ثانيا : أن توزيع الأنواع على الأطراف الأربعة التي ذكرها يعوزه شيء من الدقة ، وبيان ذلك ما يلي:

(١) أنه جعل من أنواع المتن "المسند" ، و "المتصل" ، و "المرسل" ، و "المنقطع ، و "المعنعن" ، و"المسلسل" ، والأولى في هذه الأوصاف أن تكون للسند ، وليس المتن ، فيقال مثلا : إسناد معنعن ، أو إسناد مسلسل ، ولا يقال : متن معنعن ، ولا متن مسلسل إلا إن قصد أنه جاء من طريق معنعن ، أو مسلسل ، ولعل هذا ما قصده ابن جماعة، وأنه أراد أن يذكر في الطرف الأول أنواع الأحاديث المروية مطلقا ، لكن يشكل على هذا أنه ذكر "المدلس" ، و"المزيد في الأسانيد" في الطرف الثاني الذي خصصه لما يتعلق بالإسناد.

(٢) أنه جعل من أنواع المتن "الشاذ" ، و"المنكر" ، و"المعلل" ،

و"المضطرب" ، "والمدرج" ، و"المقلوب" ، و"المصحف" ، وكلها تصلح أن تكون وصفا للسند ، وللمتن أيضا ، وإن أجيب عنه بما سبق ، فلا ينفي أن يكون تقسيما غير دقيق.

(٣) أن معظم علوم الحديث متعلق بالإسناد ، ومع هذا فإنه خص منها أحد عشر نوعا ذكرها في الطرف الذي خصصه للأنواع المتعلقة بالإسناد ، ولو دققنا النظر لوجدنا أن كل الأنواع المذكورة في الطرف الرابع – الذي خصصه لأسماء الرجال وأحوالهم – متعلقة بالإسناد أيضا.

(٤) أنه فصل بين بعض الأنواع التي كان من الأولى أن يضم بعضها إلى بعض ، من ذلك أنه فصل بين "المصحف" ، وبقية أنواع الضعيف بذكر "المشهور" ، "العزيز والغريب" ، والظاهر أن ذلك وقع له لأن ابن الصلاح فعل ذلك كما سبقت الإشارة إليه فتبعه في ذلك.

رابعا : طريقة الإمام شرف الدين الطيبي[1] في تقسيم علوم الحديث (الخلاصة)

لخص شرف الدين الطيبي كتابه "الخلاصة" من كتاب "الإرشاد" الإمام النووي ، وكتاب "المنهل" الروي للإمام ابن جماعة ، وزاد أشياء التقطها من "جامع الأصول" لابن الأثير[2] ، وقد أفاد من تقسيم ابن جماعة لكنه أدخل عليه بعض التحسينات فجاء على النحو التالي :

قسمه إلى مقدمة ، ومقاصد في أربعة أبواب[3] ، وخاتمة .

المقدمة : تناول فيها تعريف بعض المصطلحات الحديثية ، وتقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد.

الباب الأول : في أقسام الحديث وأنواعه

قسمه ثلاثة فصول : الأول في الصحيح ، والثاني في الحسن ، والثالث في الضعيف ، ثم قال : وههنا عبارات لمعان شتى منها ما تشترك فيه الأقسام

---

(١) الحسين [كذا في الدرر الكامنة ، والبدر الطالع ، وفي شذرات الذهب ، وبغية الوعاة (الحسن)] بن محمد بن عبد الله الطيبي الإمام العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان ، كان كريما متواضعا حسن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن ، من مصنفاته (حاشية الكشاف) ، (شرح المشكاة) ، مات سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة (٧٤٣).

الدرر الكامنة ١٨٥/٢ ،شذرات الذهب ١٣٧/٦ ، بغية الوعاة ٥٢٢/١ ، البدر الطالع ٢٢٩/١ .

(٢) نص على ذلك في مقدمة الكتاب ، انظر الخلاصة ص ٣١.

(٣) ذكر هذه الأبواب الأربعة إجمالا في مقدمة الكتاب ، انظر الخلاصة ص ٣٦ .

الثلاثة الصحيح والحسن والضعيف ، ومنها ما يختص بالضعيف .

أما الضرب الأول فذكر فيه ثمانية عشر نوعا هي : المسند ، والمتصل ، والمرفوع ، والمعنعن ، والمعلق ، والأفراد ، والمدرج ، والمشهور ، والغريب ، والعزيز ، والمصحف ، والإسناد العالي ، والمسلسل ، وزيادة الثقة ، والاعتبار ، ومختلف الحديث ، والناسخ والمنسوخ ، وغريب الحديث وفقهه .

وأما الضرب الثاني فذكر فيه اثنا عشر نوعا هي : الموقوف ، والمقطوع ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والشاذ ، والمنكر ، والمعلل ، والمدلس ، والمضطرب ، والمقلوب ، والموضوع.

الباب الثاني : في أوصاف الرواة .

ذكر فيه : من تقبل روايته ومن ترد ، وأحكام الجرح والتعديل .

الباب الثالث : في تحمل الحديث ، وطرق نقله .

تناول فيه أهلية التحمل ، وطرق التحمل ، وكيفية رواية الحديث.

الباب الرابع : في أسماء الرجال وأنسابهم.

ذكر فيه : معرفة الصحابة ، ومعرفة التابعين ، والأسماء ، والكنى ، والألقاب ، والمؤتلف والمختلف ، والمتفق والمفترق ، والمتشابه ، ومن نسب إلى غير أبيه ، والنسب التي على خلاف ظاهرها ، والمبهمات ، والموالي ، ومواطن الرواة ، والتواريخ والوفيات.

الخاتمة : في آداب الشيخ ، والطالب ، والكاتب.

ذكر فيها آداب الشيخ ، وآداب التلميذ ، وآداب كاتب الحديث .

وعندما نقارن بين ترتيب ابن جماعة وترتيب الطيبي نلاحظ ما يلي :

أولا : لم يخرج عن مقدمة ابن جماعة.

ثانيا : أعاد تقسيم علوم الحديث بطريقة مخالفة لتقسيم ابن جماعة كما هو واضح من المقارنة بين الأقسام الرئيسة في الكتابين حيث خصص الباب الثاني لمن تقبل روايته ومن ترد ، وخصص الباب الثالث لطرق التحمل وكيفية رواية الحديث ، وجعل ثلاثة من الأنواع التي ذكرها ابن جماعة في الطرف الثالث خاتمة الكتاب ، ولم يذكرها في الأقسام الرئيسة.

ثالثا : أهمل كثيرا من الأنواع التي ذكرها ابن جماعة فلم يذكرها في كتابه مثل : تباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد ، ورواية الأقران ، ورواية الآباء عن الأباء ، وعكسها ، ومن لم يرو عنه إلا واحد ، ورواية الأكابر عن الأصاغر ، وغيرها.

ما يؤخذ على تقسيم الإمام شرف الدين الطيبي

أولا : أنه أورد في الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف "المعلق" ، و"المدرج" ، و"المصحف" ، وهذه من أنواع الضعيف فقط فكان حقها أن تذكر في الضرب الثاني.

ثانيا : أنه أورد في الأنواع الخاصة بالضعيف "الموقوف" ، و"المقطوع" ، وهذان النوعان فيهما الصحيح والضعيف والحسن فكان حقهما أن يذكرا في الضرب الأول.

ثالثا : أنه أهمل كثيرا من الأنواع فلم يذكرها في كتابه ، وهي وإن لم تكن من أصول هذا العلم لكن بعضها من فروعه المهمة فلا وجه لإهمالها ، ويعتذر عنه بأنه أراد الاختصار.

خامسا : طريقة الإمام تاج الدين التبريزي[1] في تقسيم علوم الحديث(الكافي)

عمد تاج الدين التبريزي إلى كتاب ابن الصلاح فلخصه ، وزاد عليه أشياء يسيرة ، وأعاد ترتيبه مستعينا بكتاب شيخه بدر الدين بن جماعة الذي سبق الحديث عنه ، وأدخل عليه بعض التعديلات فجاء كتابه الذي سماه (الكافي في علوم الحديث) مرتبا على النحو التالي:

قسم الكتاب إلى أربعة أبواب ، ومقدمتين ، وخاتمة:

المقدمة الأولى : في مناقب الحديث وأهله.

المقدمة الثانية : في بيان ألفاظ مستعملة على اصطلاح أهل هذا الشأن

تناول فيها معنى السنة ، والحديث ، والخبر ، والأثر ، والسند ، والمتن ، والمسند ، والمتصل.

الباب الأول : في متن الحديث وفيه ثلاثة فصول :

---

(١) علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي تاج الدين كان عديم النظير في عصره ، أحد الأئمة الجامعين لأنواع العلوم ، كان عالما كبيرا مشهورا في الفقه والمعقول والعربية والحساب وغير ذلك ، وكان من خيار العلماء دينا ومروءة ، فانتفع به الناس ، قال الذهبي : "هو عالم كبير شهير كثير التلامذة حسن الصيانة من مشايخ الصوفية" ، وقال السبكي : "كان ماهرا في علوم شتى وعنى بالحديث بآخره وصنف في التفسير والحديث والأصول والحساب" ، اختصر كتاب ابن الصلاح ، وله حواش على الحاوي ، مات سنة ست وأربعين وسبعمائة (٧٤٦هـ).
طبقات الشافعية للسبكي ١٣٧/١٠ ، الدرر الكامنة ٨٥/٤ ، شذرات الذهب ١٤٨/٦ ، بغية الوعاة ١٧١/٢.

الأول : في أقسامه ، وفيه ذكر الصحيح ، والحسن ، والضعيف ثم قسم الضعيف إلى نوعين:

ضعيف لعدم اتصاله : ذكر فيه المعلق ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، ثم ذكر المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، والإسناد المعنعن ، واختلاف الوصل والإرسال ، وزيادة الثقة ، والمرسل الخفي كتفريعات لهذا القسم.

وضعيف ليس لعدم اتصاله : ذكر فيه ستة أصناف هي الموضوع ، والمقلوب ، والمضطرب ، والمدرج ، والمعلل ، والشاذ ، والمنكر[١] ، والغريب[٢] ، والعزيز ، وضدهما[٣].

الثاني : في الاعتبار ، والمتابعات ، والشواهد.

الثالث : بقية ما يتعلق بالمتن ، ذكر فيه ثلاثة أنواع هي مختلف الحديث ، وناسخ الحديث ومنسوخه ، والمصحف.

الباب الثاني : في السند وفيه ثلاثة فصول :

الأول : فيمن تقبل روايته ومن ترد.

الثاني : في تقسيم السند ، وفيه ثلاثة أنواع هي المسلسل ، والمزيد في

---

(١) جعل المعلل ، والشاذ ، والمنكر صنفا واحدا . انظر الكافي ص ٢٧٤ .

(٢) ذكر فيه الغريب من جهة السند ، والغريب بمعنى اللفظ المشكل الذي يقع في المتن أيضا . انظر الكافي ص ٢٨٣ .

(٣) يقصد بضدهما المشهور ، ومنه المتواتر ، وقد جعل كل هذا ضمن الصنف السادس . انظر الكافي ص ٢٧٤ .

متصل الأسانيد ، والتدليس.

الثالث : فيما يقع في الإسناد من العلو والنزول ونحوهما ، وفيه تسعة أنواع هي العلو والنزول ، وأصح الأسانيد وأوهاها ، والتباعد بين وفاة الراويين عن شيخ واحد ، ورواية الأقران ، والإخوة والأخوات ، ورواية الآباء عن الأبناء ، ورواية الأبناء عن الآباء ، ومن لم يرو عنه إلا واحد ، ورواية الأكابر عن الأصاغر.

الباب الثالث : فيما يتعلق بالسند والمتن وفيه خمسة فصول :

الأول : في أهلية التحمل .

الثاني : في طرق تحمل الحديث .

الثالث : في كتابة الحديث .

الرابع : في رواية الحديث وشروط أدائه .

الخامس : في آداب المحدث وطالب الحديث .

الباب الرابع : في أسماء الرجال وطبقات الحفظ وما يتعلق بها ، وفيه عشرة فصول :

الأول : في الصحابة .

الثاني : في التابعين .

الثالث : في أتباع التابعين .

الرابع : فيمن ذكر بأسماء مختلفة ، ومفردات أسماء الصحابة .

الخامس : في الأسماء والكنى .

السادس : فيما وقع فيه اختلاف واتفاق ، ذكر فيه المؤتلف والمختلف ، والمتفق والمفترق ، وما تركب منهما.

السابع : فيمن نسب إلى غير آبائهم ، أو نسب إلى شخص في الظاهر وفي الحقيقة خلاف ذلك ، ثم ذكر المبهمات(١).

الثامن : في التاريخ والوفيات .

التاسع : في الثقات والضعفاء ، وذكر فيه معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات ، وطبقات العلماء.

العاشر : معرفة الموالي من الرواة والعلماء ، قسمه إلى نوعين الأول : في الموالي ، والثاني : في أوطان الرواة.

الخاتمة : في أحوال النبي ﷺ .

<u>وعندما نقارن بين ترتيب ابن جماعة وترتيب التبريزي نلاحظ ما يلي :</u>

أولا : زاد التبريزي على ابن جماعة مقدمة تناول فيها مناقب الحديث وأهله ، وخاتمة في أحوال النبي ﷺ.

ثانيا : استخدم الأقسام الرئيسة التي استخدمها ابن جماعة لكنه استبدل كلمة أبواب بكلمة أطراف ، وجعل الأنواع المندرجة تحتها فصولا ، وجعل الباب الثالث لما يتعلق بالسند والمتن ، وذكر فيه نفس الأنواع التي ذكرها ابن جماعة لكنه سماها فصولا.

---

(١) وقع في مطبوعة الكافي ص ٨٠٧ [الأصل السابع في المبهمات] ، ولم يظهر لي وجهه فإنه لا علاقة له بما قبله ، وقد أهمله المحقق فلم يعلق عليه.

ثالثا : أحدث تقسيمات فرعية كثيرة حاول فيها أن يضم النظائر إلى بعضها ، فمن ذلك أنه قسم الضعيف إلى قسمين : ضعيف لعدم اتصاله ، وضعيف ليس لعدم اتصاله ، وذكر في كل قسم ما يناسبه من الأنواع.

رابعا :لم يلتزم بترتيب ابن جماعة للأنواع بل قدم فيها وأخر بحسب تقسيماته الجديدة.

خامسا : زاد بعض الأنواع ، ونقل بعضها من قسم إلى آخر على النحو التالي:

(١)نقل "المسلسل" من قسم المتن إلى قسم السند ، وهذا أدق كما سبق التنبيه عليه قريبا.

(٢)أعاد ذكر "المرسل الخفي" الذي أهمله ابن جماعة ، وقد أورده في الفصل الأول من الباب الأول.

(٣)زاد نوعا في الباب الثاني وهو "أصح الأسانيد وأوهاها" .

(٤)زاد نوعا في الباب الرابع وهو "أتباع التابعين" ، وخصص له الفصل الثالث من الباب المذكور.

(٥)نقل النوع المسمى "الإخوة والأخوات" من القسم الرابع إلى القسم الثاني.

ما يؤخذ على تقسيم الإمام تاج الدين التبريزي

مع كون تقسيم تاج الدين التبريزي أكثر تفريعا ، وتنظيما من تقسيم بدر الدين بن جماعة إلا أن عمله قد جانبته الدقة في بعض الأحيان لأجل هذا لا يسلم عمله من المناقشة ومما يؤخذ عليه ما يلي:

أولا : أنه ألحق المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، وزيادة الثقة بأنواع الضعيف بسبب عدم الاتصال ، وهذا مجانب للدقة كما لا يخفى ، لأن هذه الأنواع فيها الصحيح والضعيف .

ثانيا : أنه ذكر في القسم الثاني من الضعيف – وهو الضعيف ليس لعدم اتصاله – الغريب ، والعزيز ، والمشهور ، وهذه الأنواع فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف .

ثالثا : أنه ذكر "المصحف" فيما يتعلق بالمتن مع أن التصحيف يقع في الأسانيد كما يقع في المتن.

رابعا : أنه ذكر المبهمات في الفصل السابع من الباب الرابع وهو الفصل الذي خصصه لمن نسب إلى غير أبيه ونحوه ، وكان حقه أن يفرد له فصلا ، إذ لا تعلق للمبهمات بالفصل المذكور.

وهذه المؤاخذات التي ذكرتها لا تنفي أن أفضل ترتيب لعلوم الحديث قبل الحافظ ابن حجر هو ترتيب تاج الدين التبريزي لما امتاز به من كثرة التفريع والتقسيم ، واستيفائه للأنواع التي ذكرها ابن الصلاح ، بل والزيادة عليها.

الفصل الثالث

طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث وأثرها فيمن جاء بعده

فيه مبحثان :

الأول : طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث في كتابه (نخبة الفكر)

الثاني : تأثير تقسيمات الحافظ ، واصطلاحاته فيمن جاء بعده

المبحث الأول

طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث في كتابه (نخبة الفكر)

وجد الحافظ ابن حجر أمامه جملة وافرة من المصنفات الحديثية التي تنوعت في إيراد ، وترتيب ، وتقسيم علوم الحديث ، فاختط لنفسه خطة جديدة غربل بها ما جاء في كتب علوم الحديث ، واستخلص لب مادتها ، ورتبها بطريقة مبتكرة لم يسبق إليها ، لكن هذا لا يعنى أنه لم يفد من جهود السابقين ، فتأثير ابن الصلاح ، وابن جماعة ، وتاج الدين التبريزي واضح في تقسيمات الحافظ كما سيأتي ، إلا أن طريقة الحافظ كانت أدق.

وقد اشتمل كتاب الحافظ ابن حجر على ستة موضوعات رئيسة تتفرع عنها مسائل هذا العلم ، وهي بحسب ترتيب الكتاب جاءت على النحو التالي :

الموضوع الأول : أقسام الحديث باعتبار عدد طرقه

وفيه قسم الخبر إلى متواتر وآحاد ، وقسم الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب ، وعرف كل قسم ، وذكر بعض ما يتعلق به من أحكام.

الموضوع الثاني : أقسام الحديث من حيث القبول والرد

وفيه قسم الحديث إلى مقبول ومردود ، وفي قسم المقبول ذكر الصحيح لذاته ، ،والحسن ذاته ، والصحيح لغيره ، وذكر جملة مما يتعلق بهما من مسائل وهي : زيادة الثقات ، والمحفوظ ، والشاذ ، والمعروف ، والمنكر ، ثم استطرد إلى ذكر المتابعات ، والشواهد ، والاعتبار ، ثم ذكر المحكم ، ومختلف الحديث ، والناسخ والمنسوخ.

أما المردود فقد قسمه قسمين : مردود لسقط في إسناده ، ومردود لطعن في راويه ، فالمردود لسقط ذكر فيه ستة أنواع : المعلق ، والمرسل ، والمعضل ، والمنقطع ، والمدلس، والمرسل الخفي ، والمردود لطعن ذكر فيه أحد عشر نوعا[1] : الموضوع ، والمتروك ، والمنكر ، والمعلل ، والمدرج ، والمقلوب ، والمزيد في متصل الأسانيد ، والمضطرب ، والمصحف ، والمحرف ، والشاذ ، وفي أثناء ذلك تطرق إلى رواية الحديث بالمعنى ، وغريب الحديث ، والجهالة ، والبدعة ، وحديث المختلط ، وختم بالحديث الحسن لغيره ، وسماه الحسن لا لذاته.

الموضوع الثالث : أقسام الحديث باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد

وفيه ذكر المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، وتعرض لتعريف الصحابي، والتابعي ، ثم ذكر المسند.

---

(١) هذا إذا جعلنا المصحف والمحرف نوعين مختلفين ، وهو رأي الحافظ ابن حجر أما على رأي من لا يفرق بينهما فهي عشرة أنواع ، وهذه الأنواع هي التي ذكر لها اسما يخصها من بين أنواع الحديث المردود .

الموضوع الرابع : أحوال الرواية ولطائف الأسانيد

وفيه ذكر أقسام العلو ، والمدبج ، ورواية الأكابر عن الأصاغر ، ورواية الآباء عن الأبناء ، وعكسه ، ومن روى عن أبيه عن جده ، والسابق واللاحق ، والمهمل ، ومن حدث ونسي ، والمسلسل ، وصيغ الأداء ، وأنواع التحمل ، وحكم العنعنة.

الموضوع الخامس : أحوال الرواة ومراتبهم

وفيه ذكر المتفق والمفترق ، والمؤتلف والمختلف ، والمتشابه ، ومعرفة الرواة ، ومواليدهم، ووفياتهم ، وبلدانهم ، وأحوالهم تعديلا ، وتجريحا ، وجهالة ، ومراتب الجرح والتعديل ، وبعض أحكامهما ، ومعرفة كنى المسمين ، وأسماء المكنين ، ومن اسمه كنيته ، ومن اختلف في كنيته ، ومن كثرت كناه أو نعوته ، ومن وافقت كنيته اسم أبيه ، أو بالعكس ، أو كنيته كنية زوجته ، ومن نسب إلى غير أبيه ، أو إلى أمه ، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم ، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده ، أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا ، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه ، ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة ، والكنى ، والألقاب ، والأنساب ، ومعرفة الموالي ، ومعرفة الإخوة والأخوات

الموضوع السادس : الآداب المتعلقة بالحديث

وفيه ذكر : آداب الشيخ والطالب ، وسن التحمل والأداء ، وصفة كتابة الحديث وعرضه ، وسماعه، وإسماعه ، والرحلة فيه ، وتصنيفه ، وختم كتابه بـ "معرفة سبب الحديث".

وعندما نتفحص هذا التقسيم نلاحظ ما يلي :

أولا : حرص الحافظ على أن يضم النظير إلى النظير ، وقد أجاد في هذا أيما إجادة ، وإن كان قد فاتته أشياء يسيرة منها أنه ذكر سن التحمل في آخر الكتاب ، وكان الأولى أن يذكره عندما تناول طرق التحمل .

ثانيا : حرص الحافظ على أن تكون موضوعات النخبة مترابطة بحيث تسلم كل فكرة إلى التي تليها دون فصل ، وقد نجح في هذا نجاحا كبيرا ، إلا أن بعض المواضع اليسيرة في النخبة لم يتحقق له هذا من ذلك قوله بعد حديثه عن صيغ التحمل : "ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ..."[١] ، كما أن الفصل الذي عقده لبعض المسائل المتفرقة لم يحرص فيه على ارتباط الأفكار ببعضها ، فبعد حديثه عن أحوال الرواة ذكر آداب الشيخ والطالب ، وسن التحمل والأداء ، وصفة كتابة الحديث وعرضه[٢] .

ثالثا : حرص الحافظ على الاختصار فصاغ علوم الحديث بألخص عبارة لكنه في آخر الكتاب بالغ في هذا الاختصار جدا فلم يذكر إلا العناوين حيث عقد فصلا لذلك أورد فيه جملة من العناوين ذكر أنه من المهم معرفتها لكنه لم يخض في شيء من تفاصيلها إلا في القليل منها ثم قال في آخر الكتاب :"وهي نقل محض ، ظاهرة التعريف ، مستغنية عن التمثيل ، وحصرها متعسر فلتراجع لها مبسوطاتها"[٣].

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٧٥ .

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٢٠٤ – ٢٠٧ .

(٣) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٢٠٩ ٢١٠ .

رابعا : بنى الحافظ كتابه على كثرة التقسيمات والتفريعات فهو يذكر التقسيم ثم يفرع عليه تقسيما ثانيا ، وعلى التقسيم الثاني يفرع تقسيما ثالثا ، وهكذا ، وعلى سبيل المثال فإنه قسم الخبر إلى متواتر وآحاد ، ثم قسم الآحاد إلى مقبول ومردود ، ثم قسم المردود إلى مردود لسقط ومردود لطعن ، ثم قسم السقط إلى واضح وخفي ، وذكر أقسام كل منهما ، فهذه أربعة تقسيمات مفرعة على التقسيم الأول.

خامسا : حرص الحافظ على أن يتجنب التكرار فتكلم عن كل موضوع في موضع واحد ، ولم يقع منه أن تكلم عن موضوع واحد في موضعين إلا نادرا من ذلك كلامه عن الشاذ[١] ، والمنكر[٢] حيث تناول كلا منهما في موضعين من الكتاب.

سادسا : نظرا لاختصار الكتاب الشديد فإن عباراته قد صيغت بعناية فائقة ، وحرص الحافظ على وضع تعريف واضح ومحدد للمصطلحات التي أوردها في كتابه خاصة ما يتعلق منها بأقسام الحديث ، إلا أن هذا جره إلى تضييق معنى المصطلح في بعض الأحيان بحيث لا ينسحب على كل استخدامات المحدثين له ، وسوف يأتي ذكر نماذج لهذا التصرف في الفصل الرابع.

سابعا : الطريقة التي رتب الحافظ بها علوم الحديث في هذا الكتاب جديدة لم يسبق إليها ، ولم يلتزم فيها طريقة الحاكم ، ولا ابن الصلاح ، ولا من جاء بعدهما لكنه أفاد منهما ، وطور التقاسيم التي أخذها ممن

---

(١) تكلم عن الشاذ في ص ٩٧ ، وص ١٣٨ .

(٢) تكلم عن المنكر في ص ٩٨ ، وص ١٢٢ .

سبقه ، فمثلا تقسيمه الحديث إلى متواتر ، وآحاد تأثر فيه ببدر الدين بن جماعة ، وتقسيمه الحديث المردود إلى مردود لسقط في الإسناد ، ومردود لطعن في الراوي أراه تطويرا لتقسيم تاج الدين التبريزي للحديث الضعيف إلى ضعيف لعدم اتصاله ، وضعيف ليس لعدم اتصاله.

ثامنا : استوفى الحافظ ابن حجر تقريبا الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح ، ولم يهمل منها شيئا ، وإن كان قد ذكر بعضها بصورة مجملة دون الخوض في شيء من تفاصيلها كما سبق.

تاسعا : زاد الحافظ ابن حجر عدة أنواع على ابن الصلاح ، وهي لا تخرج في الأعم الأغلب عن كونها تفريعات على الأنواع التي ذكرها ، مثل (من اسمه كنيته ، ومن اختلف في كنيته ، ومن كثرت كناه أو نعوته ، ومن وافقت كنيته اسم أبيه ، أو بالعكس ، أو كنيته كنية زوجته) كلها تفريعات على "معرفة الكنى".

عاشرا : بعض الأنواع التي زادها الحافظ على ابن الصلاح سبقه إليها بعض من صنف في علوم الحديث قبله مثل "معرفة أسباب ورود الأحاديث" سبقه إليه البلقيني في محاسن الاصطلاح[١] ، والزركشي في نكته على ابن الصلاح[٢] ، وكذا "المتروك" سبقه إليه أحمد بن فرح الأشبيلي المتوفى سنة (٦٩٩هـ) فإنه ذكره في قصيدته "غرامي صحيح"[٣] ، وذكر الحافظ الذهبي في كتابه الموقظة نوعا قريبا منه

---

(١) محاسن الاصطلاح ص ٦٩٨ .

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٧٠/١ .

(٣) انظر نص القصيدة في كتاب أربعة شروح لمتن "غرامي صحيح" ص ١٥ .

سماه "المطروح" وعرفه بأنه ما انحط عن رتبة الضعيف[١] ، وقد صرح الحافظ بأن هذا النوع هو المتروك[٢]. وبعض هذه الأنواع ذكرها الحاكم ، وأهملها ابن الصلاح مثل "المحكم" ذكره الحاكم في النوع الثلاثين من معرفة علوم الحديث ، وسماه "الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه"[٣] ، ولم يذكره ابن الصلاح اكتفاء بذكر نقيضه ، وهو "مختلف الحديث".

(١) الموقظة للإمام الذهبي ص ٣٤ .

(٢) نقل ذلك عنه السخاوي في فتح المغيث ٢٧١/١ ، الغاية في شرح الهداية ص ١٥٦ .

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٣٩٥ .

المبحث الثاني

أثر تقسيمات الحافظ واصطلاحاته فيمن جاء بعده

لا يمكن الاختلاف في كون الحافظ ابن حجر بكتابه (نخبة الفكر) قد ترك بصمات واضحة في علوم الحديث ، وأن الدراسات الحديثية اللاحقة تأثرت بكتابه هذا سواء من جهة التقسيم والتنويع ، أو من جهة المصطلحات التي صاغها الحافظ ، أو غير ذلك مما ليس من موضوع هذا البحث وفي هذا المبحث سوف نطل على كتب علوم الحديث التي صنفت بعد عصر الحافظ ابن حجر لنلمح مظاهر هذا التأثير فيها حيث تتبدى لنا مظاهر التأثير الآتية:

أولا : لفت الحافظ بكتابه هذا الأنظار إليه فانصرف المحدثون ومن له عناية بالحديث إلى كتاب (نخبة الفكر) شرحا ، ونظما ، وتعليقا كما سبق بيانه ، وحين نقارن بين الشروح والتعاليق والحواشي التي كتبت على (نخبة الفكر) وبين ما كتب على المختصرات التي سبقتها مثل تذكرة ابن الملقن ، أو مختصر الإمام الجعبري الذي سماه "رسوم التحديث" ، أو مختصر الشريف الجرجاني ، أو مختصر ابن الوزير اليمني المعروف بـ "تنقيح الأنظار" نجد البون شاسعا.

وقد سبقت الإشارة إلى جملة من المؤلفات التي كتبت حول (نخبة الفكر) في الفصل الثاني عند الحديث عن تاريخ التصنيف في علوم الحديث .

ثانيا : المختصرات التي كتبت بعد (نخبة الفكر) اعتمدت عليها بشكل كبير سواء صرح أصحابها بذلك مثل "قفو الأثر" لرضي الدين بن الحنبلي المتوفى سنة (٩٧١هـ) ، و"المختصر من نخبة الفكر" لأبي

البركات الأحمدي المتوفى سنة (١١٥٠هـ) ، أو لم يصرحوا مثل "المختصر في علم الأثر" للشيخ عبد الله الشنشوري المتوفى سنة (٩٩٩هـ) ، و"بلغة الأريب" لمحمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة (١٢٠٥هـ)[١].

ثالثا : تلقى العلماء المصطلحات التي صاغها الحافظ بالقبول فاستخدموها في مصنفاتهم في علوم الحديث حتى تلك التي لم ترتبط بكتابه (نخبة الفكر) ، وسوف أذكر هنا نموذجا واحدا لذلك ، وهو تسمية الحافظ لأقسام الحديث المقبول الأربعة

قال الحافظ ابن حجر : "وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته ، وتتفاوت رتبه بتفاوت هذه الأوصاف ، ومن ثم قدم صحيح البخاري ، ثم مسلم ، ثم شرطهما ، فإن خف الضبط فالحسن لذاته ، وبكثرة طرقه يصحح"[٢].

وقال بعدما أورد أنواع الحديث الضعيف : "ومتى توبع سيء الحفظ بمعتبر، وكذا المستور، والمرسل، والمدلس: صار حديثهم حسنا لا لذاته،

---

(١) سبقت الإشارة إلى طبعات هذه الكتب عند الحديث عن تاريخ التصنيف في علوم الحديث إلا "المختصر في علم الأثر" للشيخ الشنشوري ، وقد طبعته مكتبة (علم لإحياء التراث) مع شرحه لمؤلفه الذي سماه "خلاصة الفكر في شرح المختصر" بتحقيق : وائل محمد بكر زهران ، سنة (١٤٣٨هـ).
وترتيب هذا الكتاب وإن كان أقرب إلى ترتيب مقدمة ابن الصلاح إلا أن مؤلفه اقتبس كثيرا عن نخبة الحافظ ابن حجر.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٨٢ – ٩٢ .

بل بالمجموع"[١].

وحين نتفحص كتب علوم الحديث التي صنفت قبل الحافظ ابن حجر نجد أن أول من ذكر هذه الأقسام الأربعة مجتمعة هو ابن الصلاح حيث ذكر القسم الأول في النوع الأول من كتابه ، وهو (الصحيح)[٢] ، وذكر بقية الأقسام في النوع الثاني ، وهو (الحسن)[٣] ، لكنه لم يطلق عليها هذه المصطلحات الأربعة ، وقد أضاف الحافظ إلى هذا التقسيم تسمية كل قسم باسم يميزه عن غيره على النحو التالي:

١) الصحيح لذاته : وهو ما رواه عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ.

٢) الحسن لذاته : وهو ما رواه عدل خف ضبطه متصل السند غير معلل ولا شاذ.

٣) الصحيح لا لذاته : هو الحسن لذاته إذا تابعه ما هو مثله أو أعلى منه.

٤) الحسن لا لذاته : هو الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه ، وتابعه ما هو مثله أو أعلى منه.

واستخدم الحافظ في نكته على ابن الصلاح مصطلحا آخر في التعبير عن القسمين الثاني والرابع حيث عبر بقوله : "لجابره" بدل قوله : "لذاته"

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٣٩ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١١ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩ ، ٣٤ .

قال في النكت : قياس ما ذكر ابن الصلاح أن الحسن قسمان : أحدهما ما هو لذاته والآخر ما هو لجابره ، وكون الصحيح كذلك ، ويكون القسم الذي هو صحيح أو حسن لذاته أقوى من الآخر(١).

كما استخدم مصطلحا ثالثا ، وهو (الصحيح لغيره) ، و(الحسن لغيره) فقد نقل عنه تلميذه ابن قطلوبغا في حاشيته على النزهة أنه قال : "لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة"(٢).

ونقل عنه الإمام السيوطي أنه قال : "قد اعتنى ابن الصلاح والمصنف بجعل الحسن قسمين : أحدهما لذاته ، والآخر باعتضاده فكان ينبغي أن يعتني بالصحيح أيضا وينبه على أن له قسمين كذلك ، وإلا فإن اقتصر على تعريف الصحيح لغيره في نوع الحسن لأنه أصله فكان ينبغي أن يقتصر على تعريف الحسن لذاته في بابه ويذكر الحسن لغيره في نوع الضعيف لأنه أصله(٣).

وقد ارتضى تلاميذ الحافظ ابن حجر ، ومن أتى بعدهم هذه المصطلحات الأربعة [(الصحيح لذاته) ، و(الحسن لذاته) ، و(الصحيح لغيره) ، و(الحسن لغيره)] واعتمدوها في مصنفاتهم كالبقاعي(٤) ،

---

(١) النكت على ابن الصلاح ٤١٩/١ .

(٢) القول المبتكر ص ٦٠ .

(٣) تدريب الراوي ٦٨/١ .

وقد بحثت عن هذا الكلام في كتب الحافظ فلم أظفر به مع أن جماعة من المعاصرين الذين حققوا تدريب الراوي نسبوه إلى النكت على ابن الصلاح ، وهو استرواح منهم فليس الأمر كذلك . والله أعلم.

(٤) النكت الوفية ٢٣٩/١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٨ .

والســـخاوي[١] ، والســـيوطي[٢] ، والشنشـــوري[٣] ، والصـــنعاني[٤] ، واللكنـوي[٥] ، والجزائـري[٦] ، والقاسـمي[٧] ، وعليـه سـار المحـدثون مـن المعاصرين حتى يومنا هذا.

رابعا : سار كثير من العلماء الذين صنفوا في علوم الحديث بعد الحافظ ابن حجر على طريقته في التقسيم والتنويع والتعريف في كثير من مسائل المصطلح ، من ذلك طريقته في التفريق بين (الشاذ والمنكر) ، وضدهما (المحفوظ والمعروف).

قال الحافظ : (فإن خولف – يعني الراوي – بأرجح فالراجح المحفوظ ، ومقابلة الشاذ ، ومع الضعف فالراجح المعروف ومقابلة المنكر)[٨] .

وهذه العبارة – مع شرح الحافظ لها في النزهة – اشتملت على تحديد معانى هذه المصطلحات الأربعة على النحو التالي:

(المحفوظ) : رواية المقبول المخالفة لمن هو أقل قبولا.

---

(١) التوضيح الأبهر ص ٣٠ ، ٣٣ ، الغاية في شرح الهداية ص ١٤٥ ، فتح المغيث ٦٨/١، ٧٣، ٧٤ .

(٢) تدريب الراوي ٦٨/١ ، ٧٨ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ألفية السيوطي مع شرح الشيخ أحمد شاكر ص ١٢ .

(٣) خلاصة الفكر ٩٧ – ١٠١ .

(٤) توضيح الأفكار ١٩٤/١ .

(٥) ظفر الأماني ص ١٠٦ .

(٦) توجيه النظر ٤٩٥/١ .

(٧) قواعد التحديث ص ٨٠ .

(٨) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ٩٧ – ٩٨ .

(الشاذ) : رواية المقبول لمن هو أولى منه بالقبول.

(المعروف) : رواية المقبول المخالفة لمن فيه ضعف.

(المنكر) : رواية الضعيف المخالفة لمن هو أوثق منه.

وحين نتتبع كتب المصطلح بعد الحافظ نجد أنها تأثرت إلى حد كبير بما قرره الحافظ في هذه العبارة ، من جهة التقسيم والمقابلة ، ومن جهة التعريف أيضا ، فكثير من جاء بعد الحافظ ابن حجر من المتأخرين بنى تعريفه لهذه المصطلحات الأربعة ، والتفريق بينها على ما ذكره الحافظ في النخبة ، أو نقله عنه ولم يتعقبه[1] .

وهذه التعريفات فيها تضييق لمعاني هذه المصطلحات لأنها مقيدة بوجود المخالفة ، وهذا مخالف لتطبيقات أئمة الحديث حيث أطلقوها على ما لم يقع فيه خلاف ، وقد ناقشت هذه المسألة بتوسع في بحث لي بعنوان : (قول الإمام البخاري : "معروف الحديث" ومدى دلالته على التوثيق – دراسة نظرية تطبيقية)[2].

أما بخصوص التفريق بين المنكر والشاذ فإن الحافظ ابن الصلاح قرر أنه لا فرق بينهما حيث قال : "المنكر قسمان كالشاذ لأنه بمعناه الأول : هو

---

(١) انظر مثلا : فتح المغيث ٢٠١/١ ، الغاية في شرح الهداية ص ١٩٨ ، التوضيح الأبهر ص ٤٦ ، ٤٧ كلها للإمام السخاوي ، تدريب الراوي للإمام السيوطي ١/ ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ٥١٥/١ ، التقريرات السنية للشيخ حسن المشاط ص ١١٤ ، قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي ص ١٣١ .

(٢) نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، العدد (الثالث والثلاثين) المجلد (الثامن) من ص (٤٤٥) إلى ص (٥٨٧).

المنفرد المخالف لما رواه الثقات ، الثاني : هو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده"[١] .

هكذا صرح ابن الصلاح أن الشاذ والمنكر بمعنى واحد ، وأنهما يطلقان على حديث المنفرد حينا ، وعلى حديث المخالف من هو أو ثق منه حينا آخر ، وهذا تحقيق جيد وافقه عليه من اختصر كتابه أو نظمه ممن أتوا بعده[٢].

لكن الحافظ قرر التفريق بينهما كما سبق ، وأكده في الشرح فقال : وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة ، وافتراقا في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق ، والمنكر رواية ضعيف ، وقد غفل من سوى بينهما"[٣].

ونظرا لما للحافظ من مكانة علمية رفيعة فقد تابعه كثير ممن جاء بعده على هذا التفريق ، حتى إن الإمام السيوطي نظم رأي الحافظ ابن حجر مرجحا له ، ومشيرا إلى رأي ابن الصلاح بالتضعيف ، مع أنه كان ينظم كتاب ابن الصلاح فقال :

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٠٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال :

التقريب والتيسير للإمام النووي مع تدريب الراوي للسيوطي ٢٣٨/١ ، الاقتراح لابن دقيق العيد ٢٦٩، المنهل الروي لابن جماعة ٥١ ، اختصار مقدمة ابن الصلاح لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث ٥٨ ، المقنع لابن الملقن ١٧٩/١ ، التقييد والإيضاح للعراقي ١٠٥ ، ألفية العراقي مع شرحها له مطبوع باسم فتح المغيث ٨٧ .

(٣) نزهة النظر ص ٩٩.

المنـــكر الذي روى غير الثقه مخالفا ، في نخبة قد حققـــه

قابله المعــروف ، والذي رأى ترادف المنكر والشاذ نأى[١]

وهذا التفريق الذي اختاره الحافظ ابن حجر – وتابعه عليه كثيرون ممن جاءوا بعده – لم يقم عليه دليل واحد بل هو مخالف لتطبيقات أئمة الحديث في مصنفاتهم وحكمهم على المرويات ، ولذا تعقب الحافظَ ابنَ حجر تلميذُه ابن قطلوبغا في حاشيته على النزهة فقال : قد أطلقوا في غير موضع النكارة على رواية الثقة مخالفا لغيره من ذلك حديث نزع الخاتم[٢] حيث قال أبو داود : "هذا حديث منكر"[٣] مع أن راويه همام بن يحيى وهو ثقة احتج به أهل الصحيح[٤] ، وفي عبارة النسائي ما يفيد في هذا الحديث بعينه أنه يقابل

---

(١) ألفية الإمام السيوطي مع شرحها للشيخ أحمد شاكر ٢٣ .

(٢) يقصد حديث أنس رضي الله عنه قال : " كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه " الذي أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء (١٩/٥/١) .

(٣) قال أبو داود بعدما أخرج هذا الحديث : هذا حديث منكر ، وإنما يعرف ، عن ابن جريج ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن أنس ، " أن النبي ﷺ اتخذ خاتما من ورق ، ثم ألقاه " والوهم فيه من همام ، ولم يروه إلا همام.

(٤) أجاب الحافظ عن ذلك في النكت على ابن الصلاح فأغرب حيث قال ٦٧٧/٢ : وقد نوزع أبو داود في حكمه عليه بالنكارة مع أن رجاله من رجال الصحيح ، والجواب أن أبا داود حكم عليه بكونه منكرا لأن هماما تفرد به عن ابن جريج وهما وإن كانا من رجال الصحيح فإن الشيخين لم يخرجا من رواية همام عن ابن جريج شيئا لأن أخذه عنه كان لما كان ابن جريج بالبصرة والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله ، والخلل في هذا الحديث من جهة أن ابن جريج دلسه عن الزهري بإسقاط الواسطة وهو ==

المحفوظ[١] ، وكأن (المحفوظ) و (المعروف) ليسا بنوعين حقيقين تحتهما أفراد مخصوصة عندهم ، [وإنما هي ألفاظ تستعمل في التضعيف][٢] ، فجعلها المصنف أنواعا فلم يوافق ما وقع عندهم[٣] .

وقد حاول اللقاني أن يدفع كلام ابن قطلوبغا بقوله : لا يخفاك أن الأصل في الأقسام أنها حقيقية متباينة ، وقد أمكن ، فالعدول عنه لغير ضرورة مما لا يلتفت إليه[٤] .

==

زياد بن سعد ، ووهم همام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره هذا وجه حكمه عليه بكونه منكرا ، وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب فإنه شاذ في الحقيقة إذ المنفرد به من شرط الصحيح لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذا .

وهذا عجيب جدا من الحافظ – رحمه الله تعالى – إذ كيف يحاكم أئمة النقد إلى علوم الاصطلاح الحادثة بعدهم ، بل إلى تشقيقات اصطلاحية لم يقل بها أحد من قبله ؟! ، أضف إلى ذلك أن كلامه الأخير ينقض كلامه الأول حيث دافع عن تعبير أبي داود "منكر" ثم صوب أنه شاذ .

(١) حيث قال بعدما أخرج هذا الحديث في السنن الكبرى كتاب الزينة ، باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء (٩٥٤٢/٤٥٦/٥) : وهذا الحديث غير محفوظ .

(٢) كذا وقع في مطبوعة القول المبتكر ، وفي قضاء الوطر ٨٥٤/٢ ، واليواقيت والدرر ٤٣٢/٢ ، وقد يظن أن هذا سبق قلم من ابن قطلوبغا ، لأن (المعروف) ، و (المحفوظ) لا يستخدمان في التضعيف ، وإنما يستخدم في التضعيف (الشاذ) ، و (المنكر) ، فيقال : إن (المعروف) ، و (المحفوظ) يستخدمان في تضعيف الرواية المخالفة ، وقد نقل هذه العبارة ابن الحنبلي بالمعنى في الفرع الأثيث ١٣٣ص ١٣٣ فجاءت هكذا [وكأنهما والشاذ والمنكر ألفاظ تستعمل في مقام التضعيف] ، وهذا واضح لا إشكال فيه .

(٣) القول المبتكر على شرح نخبة الفكر ٦٩ .

(٤) قضاء الوطر ٨٥٥/٢ .

قلت : هذه حيدة ، ومماحكة عقلية لا تثبت أمام استخدام الأئمة لهذه المصطلحات فهو الفيصل في هذه المسألة ، وقد سمى الحافظ كتابه "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" .

وأجاب عن ذلك ملا علي القاري بأن الحافظ تتبع منقولاتهم ، وبنى اصطلاحه على أكثر استعمالاتهم ، فيكون مذهبه التحقيق[١] .

قلت : قوله : "فيكون مذهبه التحقيق" فيه نظر لأن القضية هنا متعلقة بالاصطلاح وطريقة استخدام الأئمة لهذا اللفظ لا بترجيح رأي على رأي ، وأكثر ما يستخدمه النقاد هو مصطلح (المنكر) ، وقد وصفوا به أحاديث الثقات كما وصفوا به أحاديث الضعفاء ، سواء خالف الراوي أو تفرد ، ولا تكاد تجد أحدا من النقاد قبل الحاكم النيسابوري يصف الحديث بأنه شاذ إلا نادرا جدا ، ومن يطالع كتب العلل – وغالب ما فيها أخطاء الثقات – لا يجد أئمة النقد يستخدمون مصطلح (الشاذ) ، وإنما يكثرون من استخدام المنكر .

والإمام الذهبي – وحسبك به خبيرا بتطبيقات النقاد – لما عرف المنكر قال : هو ما انفرد الراوي الضعيف به ، وقد يعد مفرد الصدوق منكرا[٢] .

فعرف المنكر بالتفرد ، ولم يلتفت إلى اشتراط المخالفة ، ولا يقال : إنه لم يذكر القسم الأول عند ابن الصلاح وهو المخالفة لأن المخالفة نوع من أنواع التفرد ، وفي تعبير ابن الصلاح السابق " المنفرد المخالف لما رواه الثقات ".ما يؤكد ذلك .

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر ٣٤٢ .

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث ٤٢ .

وقد خلص الدكتور / عبد السلام أبو سمحة في بحثه المعنون " الحديث المنكر – دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم " إلى أن أبا حاتم وأبا زرعة يطلقان النكارة على التفرد ، والمخالفة من الضعيف ، والثقة على حد سواء ، وهذا مطابق تمام المطابقة لما قرره ابن الصلاح(١) .

وانتهى الدكتور / نور الدين عتر في كتابه "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" ، والدكتور / محمد بن تركي التركي في بحثه المعنون " الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي " إلى أن الإمام الترمذي يطلق (المنكر) على الحديث الذي يتفرد به الضعيف ، والمتروك بصرف النظر عن المخالفة(٢) .

وصرح الدكتور / عبد الرحمن بن نويفع السلمي في كتابه "الحديث المنكر عند نقاد الحديث" بأن هذا التفريق تقسيم نظري والواقع التطبيقي يدفعه ، وقد أيد ما ذهب إليه بنماذج عديدة من كلام متقدمي نقاد الحديث(٣).

ومن أمثلة تأثر من جاء بعد الحافظ ابن حجر بطريقته في التقسيم والتعريف اتباعهم له في تقسيم حديث الآحاد إلى مشهور ، وعزيز ،

---

(١) الحديث المنكر – دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٦١ – ٢٨٠ .

(٢) الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي ٦٧ ، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ٢١٢.

(٣) الحديث المنكر عند نقاد الحديث – دراسة نظرية وتطبيقية ص ٨٠ .

وغريب، ووضعه حدودا فاصلة بين هذه المصطلحات الثلاثة ، ونسبة ذلك إلى المحدثين ، وستأتي مناقشته في ذلك في الفصل الرابع إن شاء الله تعالى.

الفصل الرابع

مناقشة تقسيمات الحافظ في كتابه (نخبة الفكر)

فيه تمهيد ، ومبحثان :

المبحث الأول : تقسيم حديث الآحاد باعتبار عدد طرقه.

المبحث الثاني : تقسيم الحديث المردود.

تمهيـــــد

رغم ما حظي به كتاب (نخبة الفكر) من مكانة كبيرة في وسط المحدثين قديما وحديثا إلا أنه يبقى عملا بشريا غير معصوم من المؤاخذة ، وقد حفلت الشروح والحواشي التي كتبت على هذا المتن بكثير من المناقشات حول ما تضمنه الكتاب من مسائل واختيارات ، بل إن بعض الحواشي التي كتبها تلاميذ الحافظ ابن حجر على شرحه للكتاب كثير من مادتها ما هي إلا تعقبات على الحافظ فيما قاله ، ويكفي لإثبات هذا أن تتصفح حاشية تلميذه ابن قطلوبغا التي سماها "القول المبتكر على شرح نخبة الفكر" ، فإنه وإن بدا متحاملا على الحافظ في كثير مما أورده إلا أن بعض ما قاله لا يسع المنصف إلا أن يسلم به، وتلك حكمة اقتضتها مشيئة الحق سبحانه وتعالى أن لا يتم إلا كتابه ، قال المزني : قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فما من مرة إلا وكنا نقف على خطأ ، فقال الشافعي : "هيه ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحا غير

كتابه"[1].

وأثناء دراستي وتدريسي للكتاب عدة مرات ظهرت لي بعض الأمور التي أرى أن الحافظ قد جانبه الصواب ، أو خالف الأولى فيها ، وسأذكر هنا ما يتعلق بالتقسيم والتفريع الذي هو موضوع هذا البحث ، ولست أزعم أنني أملك الحقيقة المطلقة ، ولكنها ملاحظات أطرحها بين يدي أساتذة الحديث ، وشيوخه الأجلاء فلعلهم يجدون فيها ما يستحق القبول والاستحسان ، أو التقويم والإصلاح ، وسوف أتناول في المبحثين التاليين تقسيمين من تقسيمات الحافظ المهمة ، والتي بنى عليها جملة كبيرة من مادة الكتاب وهما:

١) تقسيم حديث الآحاد باعتبار عدد طرقه .

٢) تقسيم الحديث المردود .

وطريقتي في مناقشة هاتين المسألتين أن أعرض كلام الحافظ ابن حجر فيها من خلال كتابه (نخبة الفكر) ، ثم أبين تاريخ هذا التقسيم في كتب علوم الحديث ، ثم أناقش الحافظ فيما قرره مؤيدا ما أذهب إليه بالنقول الموثقة من كتب أئمة الحديث .

(١)كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ١/٩.

المبحث الأول

تقسيم حديث الآحاد من حيث عدد طرقه

عرض التقسيم

قال الحافظ ابن حجر : "الخبر إما أن يكون له طرق بلا عدد معين ، أو مع حصر بما فوق الاثنتين ، أو بهما ، أو بواحد ، فالأول : المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه ، والثاني : المشهور وهو المستفيض على رأي ، والثالث : العزيز – وليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه – والرابع : الغريب ، وكلها – سوى الأول – آحاد"(١).

من خلال كلام الحافظ السابق يتبين أنه قسم الحديث باعتبار عدد طرقه إلى قسمين هما :

المتواتر : وهو ماله طرق بلا عدد معين ، وقد بين في النزهة أن المراد بذلك أن يأتي من طرق كثيرة تحيل العادة تواطؤهم ، وتوافقهم على الكذب(٢).

الآحاد : ما له طرق محدودة ، وعرفه في النزهة بأنه مالم يجمع شروط المتواتر (٣).

وقسم الآحاد إلى ثلاثة أقسام هي :

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٥٢ – ٧٠ .

(٢) نزهة النظر ص ٥٣ .

(٣) نزهة النظر ص ٧١ .

(١) المشهور : وهو ما له طرق محصورة تزيد عن اثنين ، ولم يجمع شروط المتواتر[١].

(٢) العزيز : وهو ما له طريقان ، وفسره في النزهة بقوله : ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين[٢].

(٣) الغريب : ما له طريق واحد ، وفسره في النزهة بقوله : ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند[٣].

تاريخ هذا التقسيم في كتب المصطلح حتى عصر الحافظ ابن حجر

أولا : تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد

تقسيم الأحاديث إلى متواترة ، وآحاد بالمعنى الأصولي[٤] – وهو الذي يعنينا في هذا البحث – تسلل إلى كتب الحديث شيئا فشيئا بداية من القرن الرابع الهجري على النحو التالي :

---

(١) نزهة النظر ص ٥٧ .

(٢) نزهة النظر ص ٦٤ .

(٣) نزهة النظر ص ٧٠ .

(٤) وجد مصطلح المتواتر في كتب المحدثين لكنهم قصدوا به الاستفاضة ، والشهرة ، وكثرة الطرق كما قال الإمام العراقي في كتابه التقييد والإيضاح ص ٢٦٦ ، وقد ذكرت نماذج لذلك من أقوال أئمة الحديث في بحث بعنوان (اختلاف المحدثين في وجود المتواتر – عرض ومناقشة)نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية بدمياط ، العدد الخامس (٢٠١٧م) من ص ٢٨٨٣ إلى ص ٢٩٥٨ ، وفيه أيضا تناولت مصطلح (التواتر) بمعناه الأصولي وشروطه عند الأصوليين من خلال كتب الأصول.

- أول من وجدته أدخل هذا التقسيم بالمعنى الذي قرره الأصوليون إلى كتب الحديث هو الإمام أبو بكر محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكَلَابَاذِي[1] المتوفى سنة (٣٨٤هـ) حيث قال في كتابه بحر الفوائد (وهو من كتب الحديث المسندة) : والحديث إذا صح من جهة النقل فإنه يجب قبوله ، فإن كان من باب المتواتر فإنه يوجب العلم والعمل ، وإن كان من باب الآحاد ، فإنه يوجب العمل ، ولا يوجب العلم[2].
- ثم أشار إلى هذا التقسيم أيضا الإمام البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) حيث قال في كتابه الاعتقاد : "ودلائل النبوة كثيرة والأخبار بظهور المعجزات ناطقة وهي وإن كانت في آحاد أعيانها غير متواترة ففي جنسها متواترة متظاهرة من طريق المعنى لأن كل شيء منها مشاكل لصاحبه في أنه مزعج للخواطر ناقض للعادات وهذا أحد وجوه التواتر الذي يثبت بها الحجة وينقطع بها العذر"[3].

وقال في شعب الإيمان : "وقد ورد عن سيدنا المصطفى ﷺ في إثبات الشفاعة وإخراج قوم من أهل التوحيد من النار وإدخالهم في

---

(١) محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي – بفتح الكاف ، وبعد اللام ألف باء موحدة مفتوحة ، وبعد الألف ذال معجمة نسبة إلى محلة ببخارى – تاج الإسلام أبو بكر البخاري الحنفي المتوفي سنة ٣٨٤هـ ، وقيل : ٣٨١هـ ، إمام أصولي من مصنفاته : "الأربعين في الحديث" ، "الأشفاع والأوتار" ، "الأمالي في الحديث" ، "بحر الفوائد" وغير ذلك. الأنساب ١١٤/٥ ، طبقات المفسرين ص٨٥ ، هدية العارفين ٥٤/٦.

(٢) بحر الفوائد ص ٣٨٨ .

(٣) الاعتقاد ص ٢٥٥ .

الجنة أخبار صحيحة قد صارت من الاستفاضة والشهرة بحيث قاربت الأخبار المتواترة"[١].

❖ وعلى يد الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) دخل هذا التقسيم إلى كتب علوم الحديث حيث عقد بابا في كتابه الكفاية بعنوان "باب في الأخبار وتقسيمها" قال فيه : الخبر هو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب وينقسم قسمين خبر تواتر وخبر آحاد فأما خبر التواتر هو ما أخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدا يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال ، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر ، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله ، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم ، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قطع على صدقة وأوجب وقوع العلم ضرورة ، وأما الخبر الآحاد فهو ما قصر عن صفة التواتر ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة[٢].

❖ ولما صنف أبو عمرو ابن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣هـ) كتابه "معرفة أنواع علم الحديث" الذي اشتهر باسم (مقدمة ابن الصلاح) أشار إلى مصطلح المتواتر بمعناه الأصولي إشارة موجزة فقال : ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله ، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص ، وإن كان الحافظ

(١) شعب الإيمان ٢٨١/١ .

(٢) الكفاية ص ١٦ .

الخطيب قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث ، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم[١].

- ❖ وإذا كان ابن الصلاح قد أشار إلى مصطلح المتواتر إشارة موجزة في أثناء حديثه عن الحديث المشهور ، وجعله نوعا منه ، إلا أن ابن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) لما اختصر كتابه ، وأعاد ترتيبه ذكر تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد ، وذكر شروط المتواتر التي ذكرها الأصوليون في مقدمات الكتاب[٢].
- ❖ ولما جاء الحافظ ابن حجر تبع ابن جماعة في ذكر تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد في كتابه نخبة الفكر) ، وفي شرحها (نزهة النظر) ذكر شروط المتواتر التي ذكرها الأصوليون ، واختلافهم في عدد التواتر ، وهل يفيد المتواتر العلم الضروري أم النظري؟ ، وتعرض لوجود المتواتر في السنة النبوية المشرفة ، ورد على القائلين بعدم وجوده ، وقرر وجوده بكثرة ، منبها على أن المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد لأن المتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث كما قال[٣].

ثانيا : تقسيم حديث الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب

ذكر الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية كما سبق تقسيم الأخبار إلى (متواتر) و (آحاد) لكنه لم يذكر أي تقسيم لخبر الآحاد ، كما أن الحاكم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٧ .

(٢) المنهل الروي ٣١ – ٣٢ .

(٣) نزهة النظر ص ٥٣ – ٦٢ .

النيسابوري لم يذكر في كتابه (معرفة علوم الحديث) هذا التقسيم ، ولم يشر إليه لكنه ذكر المشهور والغريب كنوعين من أنواع علوم الحديث[١] ، ولم يذكر ابن الصلاح هذا التقسيم لكنه أورد في كتابه الأقسام الثلاثة ، وهي المشهور والعزيز والغريب ، وجعل المتواتر نوعا من المشهور[٢] ، وضم الغريب إلى العزيز في نوع واحد هو النوع الحادي والثلاثين[٣].

وأول من وجدته ممن صنف في علوم الحديث قد صرح بذكر تقسيم أخبار الآحاد هو الإمام ابن جماعة في كتابه المنهل الروي حيث قسمها إلى مستفيض ، وغير مستفيض فقال : "وأما أخبار الآحاد فخبر الواحد كل ما لم ينته إلى التواتر ، وقيل : هو ما يفيد الظن ، ثم هو قسمان مستفيض وغيره فالمستفيض : ما زاد نقلته على ثلاثة ، وقيل غير ذلك وغير المستفيض : هو خبر الواحد أو الاثنين أو الثلاثة على الخلاف فيه"[٤] ، ثم تبع ابن الصلاح في تقسيم المشهور إلى متواتر وغير متواتر ، وذكر أيضا العزيز والغريب[٥].

ولما صنف الحافظ نخبته ذكر التقسيم المشار إليه آنفا ، وتبعه من جاء بعده ممن صنف في علوم الحديث حتى يومنا هذا ، ولم أجد من سبقه إلى هذا التقسيم مع هذه الحدود التي وضعها لكل قسم.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٩٥ ، ٣٠٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٧ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠ .

(٤) المنهل الروي ٣٢ .

(٥) المنهل الروي ص ٥٥ – ٥٦ .

مناقشة هذا التقسيم

أولا : ما يتعلق بتعريف المشهور

المشهور في اللغة : مأخوذ من الشهرة وهي ظهور الشيء وانتشاره(١).

أما في الاصطلاح فعندما نتفحص كتب علوم الحديث التي صنفت قبل كتاب الحافظ ابن حجر نجد أربعة أقوال في تحديد معنى المشهور :

المعنى الأول : هو ما انتشر وشاع من الروايات بصرف النظر عن عدد طرقه.

وبهذا المعنى تناول الحاكم النيسابوري مصطلح المشهور في كتابه "معرفة علوم الحديث" وبين أن هذه الشهرة قد تكون قاصرة على الوسط الحديثي ، أو تكون شهرة عامة لدى كل مشتغل بالعلم من المحدثين والفقهاء وغيرهم ، قال بعدما ذكر أمثلة للمشهور المخرج في الصحيحين ، والذي لم يخرج في الصحيحين : فهذه الأنواع التي ذكرنا من المشهورة التي يعرفها أهل العلم وقل ما يخفى ذلك عليهم ، وهو المشهور الذي يستوي في معرفتها الخاص والعام ، وأما المشهور الذي يعرفه أهل الصنعة ... فألوف من الأحاديث التي لا يقف على شهرتها غير أهل الحديث والمجتهدين في جمعه ومعرفته(٢).

وعلى طريقة الحاكم سار ابن الصلاح فذكر في مقدمته النوع الثلاثين تحت عنوان "معرفة المشهور من الحديث" ، وجعل منه المتواتر الذي يذكره

---

(١) المعجم الوسيط ص ٤٩٨ (شهر).

(٢) معرفة علوم الحديث ٣٠٨ – ٣١٠ بتصرف .

الأصوليون ، ولم يتعرض لتعريفه لوضوحه قال : "ومعنى الشهرة مفهوم"[١] ، ومما يدل على أنه لم يقيده بعدد أنه مثل له بحديث "إنما الأعمال بالنيات" وهو حديث غريب كما سيأتي ، وتبع ابن الصلاح على هذا جماعة ممن جاء بعده ممن اختصر كتابه أو علق عليه كالنووي ، وتاج الدين التبريزي ، وابن جماعة ، والطيبي ، وابن كثير ، وابن الملقن[٢].

وهذه هي طريقة أئمة الحديث المتقدمين فإنهم لم يخصوه بعدد معين من الطرق بل أطلقوه على الحديث الذي ليس له إلا طريق واحد ، قال الإمام الترمذي : رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد ، وإن كان الحديث مشهورا عند أهل العلم[٣].

المعنى الثاني : هو ما رواه أكثر من ثلاثة ولو كان في أصله فردا.

نقل ابن الصلاح عن ابن منده في النوع التالي للمشهور – وهو معرفة الغريب والعزيز – ما يفهم منه أن المشهور ما رواه جماعة يزيد عددهم على ثلاثة حتى لو رووه عن شخص واحد حيث قال : روينا عن أبي عبد الله بن منده الحافظ الأصبهاني أنه قال : "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا ، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٥ .

(٢) التقريب والتيسير ص ٨٥ – ٨٦ ، إرشاد طلاب الحقائق ١٧٨ – ١٨٨ ، الكافي ٢٨٣ ، المنهل الروي ص ٥٥ – ٥٦ ، الخلاصة ٥٤ – ٥٥ ، اختصار علوم الحديث ص ١٦٤ – ١٦٥، المقنع ٤٢٧/٢ – ٤٤٢.

(٣) سنن الترمذي ٧٧٨/٥ .

يسمى عزيزا ، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهورا" ، وبنى ابن الصلاح على ذلك أن الحديث يمكن أن يكون غريبا مشهورا كحديث "إنما الأعمال بالنيات"[١].

المعنى الثالث : ما زادت طرقه على ثلاثة حتى وإن بلغ التواتر.

مع أن الإمام العراقي لم يتعقب ابن الصلاح في تعليقه على المقدمة في هذه المسألة إلا أنه لما نظمها جعل المشهور ما رواه أكثر من ثلاثة تبعا لما سبق نقله عن ابن منده ، وجعل المتواتر نوعا منه ، وتعقب ابن الصلاح في تمثيله بحديث "إنما الأعمال بالنيات" لأن أوله فرد[٢] ، وقد أجاب عن ذلك البلقيني بقوله : المراد ما اشتهر وإن لم يصل في جميع المراتب إلى ثلاثة[٣]، وأجاب السخاوي بقوله : لا انتقاد بالنظر لما اقتصر عليه في تعريفه إذ الشهرة فيه نسبية[٤].

المعنى الرابع : ما زادت طرقه على ثلاثة ، ولم يبلغ التواتر

علق الإمام البلقيني على كلام ابن الصلاح بقوله : لم يذكر له ضابطا ، وفي كتب الأصول : المشهور – ومنهم من يقول المستفيض – هو الذي يزيد نقلته على ثلاثة[٥] ، ونسب الإمام الزركشي هذا إلى المحدثين حيث قال بعدما نقل تعريف الآمدي للمستفيض بأنه ما نقله جماعة تزيد على

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٢) ألفية العراقي مع شرحها له ص ٣١٧ – ٣١٨.

(٣) محاسن الاصطلاح ٤٥٠ .

(٤) فتح المغيث ٨/٤ .

(٥) محاسن الاصطلاح ٤٥٠ .

الثلاثة والأربعة : وهو المشهور في اصطلاح المحدثين[١] ، وعلى هذا سار ابن الجزري في منظومته المسماة "الهداية" فعرف المشهور بأنه ما له طرق أكثر من ثلاثة[٢] ، وكان قبل ذلك قد ذكر المتواتر ، وبناء على هذا القول فالمتواتر ليس نوعا من المشهور خلافا للأقوال السابقة.

ولما صنف الحافظ ابن حجر نخبته أضاف إليها معنى خامسا وهو : (ما زادت طرقه على اثنين ولم يبلغ التواتر) حيث جعل المشهور قسما من الآحاد مغايرا للعزيز والغريب ، ومباينا للمتواتر ، وعرفه بأنه (ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين) .

قال في النزهة : "والثاني (يعني من أقسام الخبر) وهو أول أقسام الآحاد : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ، وهو المشهور عند المحدثين ، سمي بذلك لوضوحه[٣] ، وتبع الحافظ ابن حجر على هذا التعريف جماعة ممن جاء بعده من المتأخرين[٤] ، وفي فلك ما قرره سارت كتب علوم الحديث المعاصرة[٥].

وعند التحقيق فإنه من البعيد جدا إثبات أن أحد المعاني الأربعة الأخيرة – ومنها المعنى الذي قرره الحافظ – خطرت في بال أحد من أئمة الحديث

---

(١) البحر المحيط ٣١٢/٣ .

(٢) الهداية في علم الرواية مع شرحها "الغاية" ص ١٤١ – ١٤٢ .

(٣) نزهة النظر ص ٦٢ .

(٤) انظر مثلا : ألفية السيوطي ص ٢٤ ، التوضيح الأبهر ص ٤٩ ، ظفر الأماني ص ٦٧ ، توجيه النظر ١١١/١ ، قواعد التحديث ص ١٢٤.

(٥) انظر مثلا : منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٠٩ ، الوسيط في علوم الحديث ص ٢٠٥ ، تيسير مصطلح الحديث ص ٣٠ ، تحرير علوم الحديث ٤٦/١.

المتقدمين ، ولهذا لم يصنف أحد من المحدثين ولا غيرهم في الحديث المشهور بأي معنى من هذه المعاني الأربعة ، وإنما استخدم المحدثون مصطلح "المشهور" بمعناه اللغوي ، وهو ما شاع وانتشر من الروايات دون تقييد بعدد معين ، وهذا هو المعنى الذي قرره الحاكم النيسابوري ، والحافظ ابن الصلاح كما سبق.

والذي يظهر لي – والله أعلم – أن تحديد عدد من الطرق للحكم على الحديث بكونه مشهورا راجع فيما أرى إلى الارتباط الأغلبي بين الشهرة وتعدد الطرق فإنما يشتهر الحديث عند المحدثين في الأعم الأغلب إذا تعددت طرقه لكنه ليس بلازم دائما.

ثانيا : ما يتعلق بتعريف العزيز

العزيز لغة : مأخوذ من (عَزَّ) أي قوي ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ [يس : ١٤] ، أو من (عَزَّ) بمعنى قل وجوده[١] .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذين المعنيين على سبيل الاحتمال في وجه اشتقاق مصطلح (العزيز) عند المحدثين حيث قال : "وسمي بذلك إما لقلة وجوده ، وإما لكونه عز أي قوي بمجيئه من طريق أخرى"[٢].

والمعنى الثاني هو الذي يفهم من استخدام المحدثين لهذا المصطلح لأنهم يطلقونه ، ويقصدون به القلة كما سيأتي.

---

(١) القاموس المحيط ٦٦٤/١ (عز).

(٢) نزهة النظر ص ٦٥ .

أما في الاصطلاح فالذي في كتب المصطلح قبل الحافظ ابن حجر أن العزيز هو : ما رواه اثنان أو ثلاثة في طبقة من طبقات السند ، وإن كان في الأصل فردا ، وهذا المعنى هو ما يفهم من كلام ابن منده حيث قال : "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا ، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزا ، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهورا"[١].

نقله عنه ابن الصلاح ، ولم يتعقبه ، وتابعه عليه النووي ، وابن جماعة ، والطيبي ، وتاج الدين التبريزي ، وابن كثير ، وابن الملقن ، والعراقي[٢].

لكن الحافظ ابن حجر عرفه بتعريف مختلف حيث قال : هو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين[٣] .

ومقصود الحافظ حسب ما قرره في شرحه للتعريف المذكور أن يروي الحديث عن اثنين ، ولو في طبقة واحدة من طبقات السند بشرط ألا يقل عدد رواة كل طبقة عن اثنين ، ونقل عنه تلميذه البقاعي في نكته أن هذا هو

---

(١) شروط الأئمة الستة ص ١٥.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠ ، التقريب والتيسير ص ٨٦ ، إرشاد طلاب الحقائق ص ١٨٠ ، المنهل الروي ص ٥٦ ، الخلاصة في أصول الحديث ٥٦ ، الكافي في علوم الحديث ص ٢٨١ ، اختصار علوم الحديث ص ١٦٥ ، المقنع ٤٤١/٢، شرح العراقي لألفيته ص ٣١٧.

(٣) نزهة النظر ٥٧ ، ٦٤.

الذي استقر عليه الاصطلاح!![1].

وقد حاول الإمام السخاوي أن يجمع بين هذين القولين فقال : وإذا تقرر هذا فما كانت العزة فيه بالنسبة لراو واحد انفرد راويان عنه يقيد فيقال : عزيز من حديث فلان ، وأما عند الإطلاق فينصرف لما أكثر طباقه كذلك[2].

قلت : الذي يظهر لي بعد النظر في استخدام أئمة الحديث لهذا المصطلح أن ما ذكره ابن منده أقرب إلى تطبيقاتهم مما ذكره الحافظ ، وأنهم إذا وصفوا الحديث بكونه عزيزا فإنما يقصدون أن طرقه قليلة بصرف النظر عن عددها ، ومما يدل على ذلك أنهم قرنوا وصف الحديث بكونه عزيزا بما يفيد أنه حديث فرد له طريق واحد من ذلك :

١) قول أبي نعيم الأصبهاني في مستخرجه على البخاري بعدما أخرج حديثا من طريق البخاري ، وقد ضاق عليه مخرجه : هذا حديث عزيز ضيق المخرج[3].
٢) قول أبي مسعود الدمشقي عن حديث علقه البخاري عن أبي كامل الجحدري : هذا حديث عزيز ولم أره إلا عند مسلم ولم يخرجه في صحيحه لأجل عكرمة فإنه لم يرو عنه في صحيحه وعندي أن البخاري أخذه عن مسلم[4].

---

(١) النكت الوفية ٤٣٩/٢ .
(٢) فتح المغيث ٣٣/٣ .
(٣) هدي الساري ص ٣٧ .
(٤) الجمع بين الصحيحين ١٢/٢ ، تحفة المحتاج ١٩٣/٢ .
وقوله : (وعندي أن البخاري أخذه عن مسلم) ناقشه فيه الحافظ ابن حجر في الفتح ==

٣) قول أبي الحسن بن شاذان في مشيخته عن حديث بعدما أخرجه : وهو عزيز فرد[١].

٤) قول الإمام المزي في موضعين من تهذيب الكمال بعدما ساق حديثا بإسناده : حديث عزيز لا نعرفه إلا من هذا الوجه[٢].

٥) وقوله أيضا عن حديث أسنده : وهو حديث عزيز فرد لا نعرفه إلا من رواية عمران القطان[٣].

٦) وقوله أيضا عن حديث أسنده : وهو حديث عزيز من أفراد الصحيح لا نعرفه إلا من رواية مروان بن شجاع الجزري عن سالم الأفطس[٤].

٧) قول الإمام الحسيني بعدما أورد حديثا : هذا حديث حسن صحيح فرد عزيز لاجتماع هؤلاء الأئمة فيه[٥].

==

٤٣٤/٣ بعد أن بين أن الإسماعيلي وصله من طريق أحمد بن سنان قال : تعقب باحتمال أن يكون البخاري أخذه عن أحمد بن سنان فإنه أحد مشايخه ويحتمل أيضا أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه.

(١) مشيخة ابن شاذان ص ٢٣ ، رقم (٢٨) .

(٢) تهذيب الكمال ٢٩٦/٨ ، ١٨٤/١٧ .

(٣) تهذيب الكمال ٣١٢/٨ .

(٤) تهذيب الكمال ١٦٧/١٠ .

(٥) ذيل تذكرة الحفاظ ص ٤٦ .

وخلاصة ما سبق :

أن هذه الحدود الفاصلة التي وضعها الحافظ ابن حجر بين هذه المصطلحات الثلاثة (المشهور) ، و(العزيز) ، و(الغريب) لا تجري على طريقة المحدثين ، ولا يوجد في تطبيقاتهم ما يؤيدها، لأنهم استخدموها بطريقة متداخلة ، فهم يطلقون المشهور على ما تعددت طرقه ، وإن كان في الأصل فردا كحديث "إنما الأعمال بالنيات" ، ويطلقون العزيز على ما قلت طرقه وإن كان غريبا لم يرو إلا من طريق واحد كما في الأمثلة المذكورة قريبا.

المبحث الثاني

تقسيم الحافظ ابن حجر الحديث المردود

عرض التقسيم

قال الحافظ ابن حجر : "ثم المردود : إما أن يكون لسقط أو طعن ، فالسقط: إما أن يكون من مبادىء السند من مصنف ، أو من آخره بعد التابعي ، أو غير ذلك ، فالأول : المعلق. والثاني : المرسل ، والثالث : إن كان باثنين فصاعدا مع التوالي ، فهو المعضل ، وإلا فالمنقطع ، ثم قد يكون واضحا أو خفيا ، فالأول: يدرك بعدم التلاقي ، ومن ثم احتيج إلى التأريخ ، والثاني: المدلس، ويرد بصيغة تحتمل اللقي : كعن، وقال ، وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلق .

ثم الطعن: إما أن يكون: لكذب الراوي ، أو تهمته بذلك ، أو فحش غلطه ، أو غفلته ، أو فسقه ، أو وهمه ، أو مخالفته ، أو جهالته ، أو بدعته ، أو سوء حفظه ، فالأول : الموضوع ، والثاني : المتروك ، والثالث : المنكر على رأي ، وكذا الرابع ، والخامس ، ثم الوهم: إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق: فالمعلل ، ثم المخالفة : إن كانت بتغيير السياق : فمدرج الإسناد ، أو بدمج موقوف بمرفوع : فمدرج المتن ، أو بتقديم أو تأخير : فالمقلوب ، أو بزيادة راو : فالمزيد في متصل الأسانيد ، أو بإبداله ولا مرجح : فالمضطرب –وقد يقع الإبدال عمدا امتحانا– أو بتغيير حرف أو حروف مع بقاء السياق : فالمصحف والمحرف ، ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعالم بما يحيل المعاني ، فإن خفي المعنى احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل

، ثم الجهالة: وسببها أن الراوي قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض، وصنفوا فيه الموضح ، وقد يكون مقلا فلا يكثر الأخذ عنه، وصنفوا فيه الوحدان ، أو لا يسمى اختصارا، وفيه المبهمات ، ولا يقبل المبهم ، ولو أبهم بلفظ التعديل، على الأصح ، فإن سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين ، أو اثنان فصاعدا ولم يوثق : فمجهول الحال، وهو المستور ، ثم البدعة: إما بمكفر، أو بمفسق ، فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور ، والثاني: يقبل من لم يكن داعية، في الأصح ، إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد، على المختار، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي ، ثم سوء الحفظ: إن كان لازما فهو الشاذ على رأي، أو طارئا فالمختلط"[1].

وكان قبل ذلك قد قال عند حديثه عن المقبول :" فإن خولف بأرجح فالراجح : المقبول ، ومقابله : الشاذ ، ومع الضعف فالراجح المعروف ، ومقابه المنكر "[2].

هكذا جعل الحافظ المردود قسمين ، وكل قسم إلى أنواع على النحو التالي :

القسم الأول : المردود لسقط في إسناده ، وقد جعله على ضربين :

الضرب الأول: ما كان السقط فيه ظاهرا وذكر فيه أربعة أنواع هي:

١) المعلق : وهو ما كان السقط فيه من أول الإسناد.

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٠٨ – ١٣٩ .

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٩٧ – ٩٨ .

٢) المرسل : وهو ما كان السقط فيه من آخر الإسناد بعد التابعي.

٣) المعضل : وهو ما كان السقط فيه من وسط الإسناد باثنين أكثر على التوالي.

٤) المنقطع : وهو ما كان السقط فيه من وسط الإسناد بواحد أو باثنين فأكثر لا على التوالي.

الضرب الثاني : ما كان السقط فيه خفيا ، وذكر فيه نوعان هما :

١) المدلس : وهو ما يرويه الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع بصيغة تحتمل السماع.

٢) المرسل الخفي : وهو أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

القسم الثاني : المردود لطعن في راويه ، وذكر أن الطعن في الراوي يكون بعشرة أشياء هي:

١) الكذب : وحديث من اتصف به هو الموضوع.

٢) التهمة بالكذب : وحديث من اتصف بها هو المتروك.

٣) فحش الغلط : وحديث من اتصف به هو المنكر على رأي من لا يشترط فيه قيد المخالفة أما على رأي من لا يشترط هذا القيد فلم يذكر له اسما!.

٤) الغفلة : وحديث من اتصف بها هو المنكر على التفصيل السابق.

٥) الفسق : وحديث من اتصف به هو المنكر على التفصيل السابق.

٦) الوهم : إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالحديث الذي وقع فيه هو المعلل ، وأما مالم يكن كذلك فلم يذكر له اسما!.

٧) المخالفة : فيها تفصيل

- ❖ إن وقعت في الحديث بتغيير السياق فهو مدرج الإسناد.
- ❖ وإن كانت بدمج موقوف بمرفوع فهو مدرج المتن.
- ❖ وإن كانت بتقديم أو تأخير فهو المقلوب.
- ❖ وإن كانت بزيادة راو في الإسناد فهو المزيد في متصل الأسانيد.
- ❖ وإن كانت بإبدال راو ولا مرجح فهو المضطرب.
- ❖ وإن كانت بتغيير نقط حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فهو المصحف.
- ❖ وإن كانت بتغيير شكل حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فهو المحرف.

٨) الجهالة : لم يذكر لحديث من اتصف بها اسما.

٩) البدعة : لم يذكر لحديث من اتصف بها اسما.

١٠) سوء الحفظ : إن كان لازما لمن اتصف به فحديثه هو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث ، وإن كان طارئا فيقال لمن اتصف به المختلط ، ولم يذكر لحديث من اتصف به اسما.

تاريخ تقسيم الحديث المردود

قال ابن الصلاح بعدما عرف الحديث الضعيف :

أطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسما إلا واحدا[١] ... ثم تعرض لتقسيم الحديث الضعيف بطريقة التقسيم العقلي ، وهو كلام نظري محض إلى أن قال : "والذي له لقب خاص معروف من أقسام ذلك الموضوع ، والمقلوب ، والشاذ ، والمعلل ، والمضطرب ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل في أنواع سيأتي عليها الشرح إن شاء الله تعالى"[٢].

وإذا تصفحنا المقدمة وجدناه ذكر "المعلق" عند حديثه عن "المعضل" ، وذكر أيضا "المدلس" ، و"المنكر" ، و"المصحف" ، و"المدرج" ، "والمزيد في متصل الأسانيد " ، "والمرسل الخفي".

فهذه خمسة عشر نوعا ذكرها ابن الصلاح مفرقة في كتابه ، ولم يحاول أن يقسمها ، أو أن يضم النظير فيها إلى نظيره ، وبعض الذين تصدوا لترتيب كتاب ابن الصلاح حاولوا أن يفعلوا ذلك :

فبدر الدين ابن جماعة ذكر المقطوع ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والمعنعن ، والمعلق ، والشاذ ، والمنكر ، والمعلل ، والمضطرب ، والمدرج ، والمقلوب ، والموضوع ، والمصحف في القسم الذي خصصه للمتن ، وذكر المزيد في الأسانيد ، والتدليس في القسم الذي خصصه للسند ، وهو تقسيم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ .

غير دقيق ، وقد سبقت مناقشته في ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

أما تاج الدين التبريزي فإنه خطا بالتقسيم خطوة أكثر تقدما حيث قسم الضعيف إلى نوعين:

النوع الأول : ضعيف لعدم اتصاله

ذكر فيه : المعلق ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، ثم ذكر المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، والإسناد المعنعن ، واختلاف الوصل والإرسال ، وزيادة الثقة ، والمرسل الخفي كتفريعات لهذا القسم.

النوع الثاني : ضعيف ليس لعدم اتصاله

ذكر فيه : الموضوع ، والمقلوب ، والمضطرب ، والمدرج ، والمعلل ، والشاذ ، والمنكر ، والغريب ، والعزيز ، وضدهما ، وعلى تقسيمه عدة مؤاخذات ، وقد سبقت مناقشته في ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

وقد أخذ الحافظ ابن حجر تقسيم تاج الدين التبريزي ، وطوره ، وزاده تفريعا ، وتجنب المؤاخذات التي أشرت إليها ، وهو تقسيم جيد اعتمده بعض من أتى بعد الحافظ ، واعتمد عليه بعض من صنف في علوم الحديث من المعاصرين[1] ، لكن في هذا التقسيم عدة أمور تستحق المناقشة.

---

(١) منهم على سبيل المثال الدكتور / محمود الطحان في كتابه "تيسير مصطلح الحديث، والدكتور/ عبد الكريم بن عبد الله الخضير في كتابه "الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به".

مناقشة هذا التقسيم

المتأمل في هذا التقسيم يلاحظ على تفريعات القسم الثاني ما يلي :

أولا : خلط الأسباب بالأنواع

وذلك أن أسباب الطعن العشرة التي ذكرها الحافظ جمع فيها بين أسباب ضعف حفظ الراوي ، وأنواعه وخلطهما معا ، لذا كان تفريعه على التقسيم محل نظر ، وبيان ذلك أن وقوع الراوي في الخطأ له أسباب هي:

(١) الغفلة .

(٢) سوء الحفظ .

(٣) التساهل في التحمل والأداء ، وهذ السبب لم يذكره الحافظ.

(٤) الوهم ، وهو السهو الناتج عن النقص البشري ، والذي لا يخلو منه حتى الأئمة الحفاظ .

وهذه الأسباب الأربعة ينتج عنها أنواع مختلفة من الضعف يمكن تقسيمها باعتبارات مختلفة فمن حيث الكثرة والقلة مثلا يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي:

١) الفاحش : وهو يدل على غفلة صاحبه .

٢) الكثير : وهو يدل على سوء حفظ صاحبه .

٣) القليل : وهو يدل على خفة ضبط صاحبه .

٤) النادر : وهو قد يقع من الثقات .

وهنا نجد الحافظ قد جعل الغفلة – التي هي من أسباب ضعف حفظ

الراوي – قسيمة لفحش الغلط الذي هو بيان لنوع الخطأ الذي وقع من الراوي ، فيقال له : لماذا لا تكون الغفلة هي السبب في وقوع الراوي في الخطأ الفاحش؟ وبتعبير آخر نقول : لماذا لا يكون وقوع الراوي في الخطأ الفاحش أثر من آثار غفلته؟

ومثل هذا يقال في المخالفة فإن مخالفة الراوي لغيره تقع لسبب من الأسباب الأربعة السابقة فهو يخالف الرواة إما لغفلته ، أو سوء حفظه ، أو اختلاطه ، وهكذا .

وخلاصة ما سبق : أن هذه الأسباب العشرة التي ذكرها الحافظ يمكن دمج بعضها في بعض ففحش الغلط والمخالفة أثران للغفلة ، وسوء الحفظ ، والوهم ، وغيرها من أسباب ضعف حفظ الراوي ، وقد نتج عن الخلط بينها وجود تفريعات غير مكتملة في تقسيم الحافظ كما سيأتي بيانه.

ثانيا : أن بعض ما قرره الحافظ في هذا الموضع لا يوجد ما يسنده من كلام المحدثين

المتتبع لتعريفات الحافظ في كتابه (نخبة الفكر) يجدها حادة ، وصارمة ، وهذا أمر محمود في التعريف لكن بعض هذه التعريفات ضيقة لا تتسع لاستخدام المحدثين للمصطلح الذي سيقت له لأنها تمثل صورة من صور المعرف ، ولو كان الحافظ قد سبق إلى هذا التعريف أو هذه الصيغة لكان الخطب سهلا ، لكنك إن فتشت تجد أن هذا التحديد الصارم إنما هو من صياغة الحافظ نفسه ، ومن أمثلة ذلك :

(١)معنى الحديث الشاذ

ومن ذلك أنه جعل حديث سيء الحفظ إن كان ملازما له هو "الحديث الشاذ"

على رأي بعض أهل الحديث ، هكذا قال ، وعند فحص الكتب المصنفة في علوم الحديث ، ومنها كتاب الحافظ ابن حجر "النكت على ابن الصلاح" لا نجد أي ذكر لهذا الرأي الذي يخص الشاذ بهذا المعنى ، فالمتحصل من معاني الشاذ الموجودة في كتب علوم الحديث خمسة معاني :

الأول : ما يرويه الثقة مخالفا من هو أوثق منه ، وهو قول الشافعي ، وقد رجحه الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح[١] .

الثاني : ما يتفرد به الثقة ، وهو رأي الحاكم النيسابوري ، قال : فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة[٢].

الثالث : ما يتفرد به الراوي ثقة كان أو غير ثقة ، وهو رأي أبي يعلى الخليلي قال : والذي عليه حفاظ الحديث الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان او غير ثقة فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه[٣].

الرابع : هو ما يخالف به الراوي من هو أولى منه أو ما ينفرد به من ليس أهلا لهذا التفرد ، وهو اختيار ابن الصلاح قال : الشاذ المردود قسمان أحدهما الحديث الفرد المخالف ، والثاني الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف[٤].

الخامس : ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه" ، وهو قول الحافظ ابن

---

(١) النكت على ابن الصلاح ٦٧١/٢ .
(٢) معرفة علوم الحديث ص ١١٩ .
(٣) الإرشاد ١٧٦/١ .
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٨ .

حجر في النزهة ، قال بعدما ذكره " هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح"(١).

وقد فصل الحافظ ابن حجر في بيان معنى الشاذ في كتابه النكت على ابن الصلاح فقال : "الصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن فهذا أحد قسمي الشاذ ، فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه ، وربما سماه بعضهم منكرا ، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته ، وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر ، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث ، وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني ، وهو المعتمد على رأي الأكثرين(٢).

وليس في شيء مما سبق أن أحدا من المحدثين خص الشاذ بما رواه سيء الحفظ ، ولا يصح القول بأن الحافظ يشير إلى اصطلاح الخليلي في معنى الشاذ(٣) ، وحديث سيء الحفظ داخل فيه ، لأن الحافظ قال : "هو الشاذ" التي تفيد حصر معنى الشاذ في حديث سيء الحفظ ، ولم يقل : "هو شاذ" ، فما ذهب إليه الحافظ اصطلاح جديد ، فأي باعث على إحداث هذا

(١) نزهة النظر ص ٩٨.
(٢) النكت على ابن الصلاح ٢/٦٧٤ .
(٣) شرح نخبة الفكر ص ٣٧٨ .

الاصطلاح الجديد كما قال الشيخ السندي[١].

وقد نقل المناوي عن بعض من لقيه أن ما ذكره المصنف فيه مسامحة ، وأن سوء الحفظ لا يوصف بالشذوذ[٢] ، وقال الدكتور / نور الدين عتر: هذا اصطلاح غريب في الشاذ[٣].

(٢) الفرق بين المصحف والمحرف

فرق الحافظ ابن حجر بين المصحف ، والمحرف بأن المصحف : ما كانت المخالفة فيه من جهة النقط ، والمحرف : ما كانت المخالفة فية من جهة الشكل .

والتصحيف والتحريف لفظان مترادفان عند المتقدمين من العلماء يطلقان على وقوع الخطأ في بنية الكلمة أو في شكلها ، أما هذا التفريق الذي ذكره الحافظ ابن حجر فلم يقل به أحد قبله ، نص على ذلك غير واحد من أهل العلم من المعاصرين كالشيخ/ أحمد شاكر[٤] ، والشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة[٥] ، والدكتور/ حاتم العوني[٦] ، والدكتور / أسطيري جمال[٧].

---

(١) إمعان النظر ص ١٣٢ .

(٢) اليواقيت والدرر ١٦٤/٢ .

(٣) في تحقيقه لنزهة النظر ص ١٠٤ ، هامش (٣) .

(٤) شرح ألفية السيوطي ص ١٠١.

(٥) قفو الأثر ص ٧٧ ، هامش رقم (٣).

(٦) المنهج المقترح لفهم المصطلح ص ٢٣٩.

(٧) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ٢٥ – ٢٦ .

(٣)معنى المتروك

عرف الحافظ "المتروك" بأنه ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب[١] ، وهذا التخصيص لم يقل به أحد قبل الحافظ[٢] فالمحدثون يطلقون الترك على حديث الراوي الذي اشتد ضعفه متهما كان أو غير متهم ، فيقولون : "متروك الحديث" أو "حديثه متروك" ونحو ذلك وهو كثير في كلام علماء الجرح والتعديل ، قال ابن أبي حاتم : "وإذا قالوا : "متروك الحديث" أو "ذاهب الحديث" أو "كذاب" فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه"[٣].

ومصطلح "المتروك" سبق الحافظَ إليه أحمدُ بن فرح الأشبيلي المتوفى سنة (٦٩٩هـ) فإنه ذكره في قصيدته "غرامي صحيح"[٤] ، وفي شرحه على هذا المتن عرف بدر الدين ابن جماعة "المتروك" بقوله : ما تفرد بروايته واحد وأجمع على ضعفه[٥] ، وقال مثله ابن عبد الهادي ، وابن قطلوبغا ، ومحمد الأمير المالكي[٦].

وذكر الحافظ الذهبي في كتابه الموقظة نوعا سماه "المطروح" وعرفه بأنه ما انحط عن رتبة الضعيف[٧] .

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٢٢ .

(٢) إمعان النظر ص ١٢٨ .

(٣) الجرح والتعديل ٣٧/٢ .

(٤) انظر نص القصيدة في كتاب أربعة شروح لمتن "غرامي صحيح" ص ١٥ .

(٥) شرح منظومة ابن فرح التي مطلعها "غرامي صحيح" ضمن أربعة شروح لها ص ٨٩ .

(٦) أربعة شروح لمتن "غرامي صحيح" ص ٧٧ ، ١٠١ ، ٤٩ على الترتيب .

(٧) الموقظة ص ٣٤ .

قال الإمام السخاوي : "يقع في كلامهم (المطروح) وهو غير (الموضوع) جزما ، وقد أثبته الذهبي نوعا مستقلا وعرفه بأنه ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع ، ومثل له بحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحسن عن علي ، وبجويبر عن الضحاك عن ابن عباس ، وقال شيخنا : هو المتروك في التحقيق"(١).

وظاهر مما سبق أن حديث المتروك أعم من أن يكون راويه متهما بالكذب ، بل هذه صورة من صور الترك ، وعليه فتعريف الحافظ ابن حجر أضيق من المعنى الاصطلاحي.

ثالثا : وجود تفريعات غير مكتملة

نظرا لأن الحافظ ساق أسباب الضعف مخلوطة بأنواعه ، فإنه لما أراد أن يفرع منها أنواع الضعيف ظهر في كلامه تفريعات غير مكتملة من ذلك :

(١)قوله : "والثالث [يعني فحش الغلط] (المنكر) على رأي" وشرحها في النزهة بقوله : "من لا يشترط في (المنكر) قيد المخالفة"(٢).

هكذا لم يذكر الحافظ اسما له عند من يشترط في المنكر قيد المخالفة مع أنه من أصحاب هذا القول لأنه يشترط في المنكر قيد المخالفة ، وقد انتبه الشيخ اللقاني إلى هذا فقال : "ينبغي على رأي من لا يشترط فيه المخالفة أن يقال في مثل هذا وما بعده : أن يسمى بالمعلل بناء على أنهم يطلقون العلة

(١) فتح المغيث ٢٧١/١ ، ومثله في الغاية شرح الهداية ص ١٥٦.
(٢) نزهة النظر ص ١٢٢.

على كل قادح ، ويحتمل أن يسمى بالمتروك"[١].

قلت : أما تسميته بالمعلل بناء على ما ذكر فإن هذا لا يميزه عن غيره ، وأما تسميته بالمتروك فمقبول غير أنه لا يجري على طريقة الحافظ ابن حجر الذي حصر "المتروك" في رواية المتهم كما سبق.

وقول الحافظ ابن حجر "على رأي" مشعر بأنه رأي القلة من المحدثين ، والأمر بخلاف هذا ، فإن أئمة الحديث يطلقون المنكر على ما ليس فيه مخالفة كما بينته سابقا ، قال الشيخ السندي : "تضافر المحدثون على إطلاق المنكر على القسم الثاني منه [يعني الذي لا مخالفة فيه] الذي جعله المصنف منكرا على رأي كما لا يخفى على المتتبع[٢].

(٢)قوله : "ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل"[٣].

هكذا توقف الحافظ ابن حجر ، ولم يتناول الصورة الأخرى ، وهي ما إذا لم تعرف جهة الوهم فيه ، ويمكن إكمال هذه العبارة على النحو التالي : "وإن كان بغير ذلك فهو الشاذ على رأي بعض المحدثين" .

وذلك أن الحاكم النيسابوري قال في التفريق بين الشاذ والمعلل في مطلع حديثه عن الشاذ : "وهو غير المعلول ، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم ، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك

---

(١) قضاء الوطر ١٠٧١/٢ .

(٢) إمعان النظر ص ١٣٠ .

(٣) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٢٣ .

الثقة"[١].

قال ابن الصلاح شارحا كلام الحاكم : "وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ أن الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة ، وذكر أنه يغاير المعلل من حيث أن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه ، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك"[٢].

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٧٥ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٦ .

الخاتمة

فيها أهم النتائج والأفكار التي تضمنها البحث

(١) كتاب **(نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)** كان ولا يزال يمثل معلما بارزا وإضافة كبرى في الدراسات الحديثية القديمة والمعاصرة ، لذا عكف عليه من جاء بعده ، وكان له أعظم الأثر في الدراسات التي تلته.

(٢) امتاز كتاب (نخبة الفكر) بجودة التلخيص ، وحسن الترتيب ، وبراعة التقسيم ، فتلقاه العلماء بالقبول ، وأثنوا على طريقته في عرض علوم الحديث.

(٣) أول من قسم علوم الحديث هو الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) لكنه لم يهذب ، ولم يرتب كما قال الحافظ ابن حجر.

(٤) عمل الإمام أبو عمرو بن الصلاح على إعادة ترتيب كتاب الحاكم النيسابوري ، وتكميل ما فاته من أنواع علوم الحديث في كتابه الذي سماه (معرفة أنواع علم الحديث) الذي اشتهر بمقدمة ابن الصلاح ، لكنه كان أيضا يحتاج إلى إعادة ترتيب.

(٥) توالت محاولات ترتيب علوم الحديث على يد ثلاثة من الأئمة هم : بدر الدين بن جماعة في كتابه (المنهل الروي) ، وشرف الدين الطيبي في كتابه (الخلاصة) ، وتاج الدين التبريزي في كتابه (الكافي) لكنها دارت في فلك كتاب ابن الصلاح.

(٦) رغم المحاولات السابقة إلا أن علوم الحديث كانت تحتاج إلى إعادة ترتيب يضم فيه النظير إلى النظير ، وتظهر فيه علوم الحديث

كوحدات مترابطة يكمل بعضها بعضا ، وقد قام بهذا العمل على خير وجه الحافظ ابن حجر في كتابه (نخبة الفكر).

(٧) عمل الحافظ على إعادة ترتيب وتقسيم علوم الحديث ، فاختط لنفسه خطة جديدة غربل بها ما جاء في كتب علوم الحديث ، واستخلص لب مادتها ، ورتبها بطريقة مبتكرة لم يسبق إليها ، فكل فكرة في الكتاب تسلم إلى الفكرة التي تليها.

(٨) أفاد الحافظ ابن حجر من جهود السابقين في ترتيب وتقسيم علوم الحديث ، فتأثير ابن جماعة ، وتاج الدين التبريزي واضح في تقسيمات الحافظ ، إلا أن طريقة الحافظ كانت أدق ، وأعمق.

(٩) حرص الحافظ في كتابه على الاختصار فصاغ كتابه بألخص عبارة لكنه بالغ في الاختصار في بعض مواضع الكتاب حتى اكتفى بذكر أسماء الأنواع دون خوض في تفاصيلها.

(١٠) نظرا لاختصار الكتاب الشديد فإن العبارات صيغت بعناية فائقة ، وقد حرص الحافظ على وضع تعريف واضح ومحدد للمصطلحات التي أوردها في كتابه خاصة ما يتعلق منها بأقسام الحديث ، إلا أن هذا جره إلى تضييق معنى المصطلح في بعض الأحيان بحيث لا ينسحب على كل استخدامات المحدثين له.

(١١) بنى الحافظ كتابه على كثرة التقسيمات والتفريعات فهو يذكر التقسيم ثم يفرع عليه تقسيما ثانيا ، وعلى التقسيم الثاني يفرع تقسيما ثالثا ، وهكذا ، حتى وصل في بعض الأحيان إلى خمسة تقسيمات متتالية كل واحد منها مرتب على الذي قبله.

(١٢) زاد الحافظ ابن حجر عدة أنواع على ابن الصلاح ، وهي لا تخرج في الأعم الأغلب عن كونها تفريعات على الأنواع التي ذكرها ، وبعض هذه الأنواع التي زادها الحافظ على ابن الصلاح سبقه إليها بعض من صنف في علوم الحديث قبله.

(١٣) ترك الحافظ ابن حجر بكتابه (نخبة الفكر) بصمات واضحة في علوم الحديث ، حيث تأثرت الدراسات الحديثية اللاحقة بكتابه هذا تأثرا واضحا سواء من جهة التقسيم والتنويع ، أو من جهة المصطلحات التي صاغها الحافظ ، أو المعاني التي حددها للمصطلحات.

(١٤) لفت الحافظ بكتابه هذا الأنظار إليه فانصرف المحدثون ومن له عناية بالحديث إلى كتاب (نخبة الفكر) شرحا ، ونظما ، وتعليقا ، ولم يعولوا على ما سبقه من المختصرات.

(١٥) المختصرات التي كتبت بعد (نخبة الفكر) اعتمدت عليها بشكل كبير سواء صرح أصحابها بذلك مثل "قفو الأثر" لرضي الدين بن الحنبلي ، و"المختصر من نخبة الفكر" لأبي البركات الأحمدي ، أو لم يصرحوا مثل "المختصر في علم الأثر" للشيخ عبد الله الشنشوري ، و"بلغة الأريب" للزبيدي.

(١٦) تلقى العلماء المصطلحات التي صاغها الحافظ بالقبول فاستخدموها في مصنفاتهم في علوم الحديث حتى تلك التي لم ترتبط بكتابه (نخبة الفكر) ، من ذلك تسمية الحافظ لأقسام الحديث المقبول الأربعة [(الصحيح لذاته) ، و(الحسن لذاته) ، و(الصحيح

لغيره) ، و(الحسن لغيره)].

(١٧) سار كثير من العلماء الذين صنفوا في علوم الحديث بعد الحافظ ابن حجر على طريقته في التقسيم والتنويع والتعريف في كثير من مسائل المصطلح ، من ذلك طريقته في التفريق بين (الشاذ والمنكر) ، وضدهما (المحفوظ والمعروف).

(١٨) الحدود الفاصلة التي وضعها الحافظ ابن حجر بين المصطلحات الثلاثة (المشهور) ، و(العزيز) ، و(الغريب) لا تجري على طريقة المحدثين ، ولا يوجد في تطبيقاتهم ما يؤيدها، لأنهم استخدموها بطريقة متداخلة ، فهم يطلقون المشهور على ما تعددت طرقه ، وإن كان في الأصل فردا ، ويطلقون العزيز على ما قلت طرقه وإن كان غريبا لم يرو إلا من طريق واحد.

(١٩) تقسيم الحافظ ابن حجر للحديث المردود مع جودته ، وكثرة تفريعاته إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي :

أولا : أنه خلط أسباب الضعف بأنواعه ، فالأمور العشرة التي ذكرها الحافظ يمكن دمج بعضها في بعض ففحش الغلط والمخالفة أثران ناتجان عن عدة أسباب لضعف حفظ الراوي كالغفلة ، وسوء الحفظ ، والوهم ، وغيرها .

ثانيا : أن بعض ما قرره في هذا الموضع لا يوجد ما يسنده من كلام المحدثين ، كقوله : إن بعض المحدثين خص الشاذ بما رواه سيء الحفظ ، وقوله : بأن المصحف : ما كانت المخالفة فيه من جهة النقط ، والمحرف : ما كانت المخالفة فية من جهة الشكل ، وقوله : بأن

"المتروك" ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب.

ثالثا : وجود تفريعات غير مكتملة مثل قوله : "والثالث [يعني فحش الغلط] (المنكر) على رأي من لا يشترط في (المنكر) قيد المخالفة"، لم يذكر الحافظ اسما له عند من يشترط في المنكر قيد المخالفة مع أنه منهم.

(٢٠) رغم ما سبق ذكره ، وما يمكن أن يوجه من انتقادات إلى كتاب (نخبة الفكر) فإنه كان وسيبقى من أهم ما صنف في علوم الحديث ، حيث استطاع الحافظ بكتابه هذا أن يوجه الدراسات الحديثية وجهة جديدة ، وأن يخطو بها إلى آفاق معرفية أرحب.

فرحمتك اللهم ورضوانك على عبدك أحمد بن علي بن حجر العسقلاني جزاء ما خدم بمؤلفاته سنة نبيك الأكرم ﷺ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المراجع والمصادر

(١) ابن حجر العسقلاني – مصنفاته ، ودراسة في منهجه : د/شاكر محمد عبد المنعم ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(٢) اختصار علوم الحديث : الحافظ ابن كثير ، مع شرحه الباعث الحثيث شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الآثار ، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ) .

(٣) اختلاف المحدثين في وجود المتواتر – عرض ومناقشة : د/ الدمراني عبد الله عبد الغني [بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية بدمياط الجديدة ، العدد الخامس (٢٠١٧م)].

(٤) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ : الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق : د/نور الدين عتر ، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، الطبعة الثانية (١٤١١هـ) .

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد بن الخليل القزويني= الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. مكتبة الرشد– الرياض ، الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ).

(٦) إسبال المطر على قصب السكر : محمد بن إسماعيل الصنعاني ، تحقيق : عبد الحميد بن سالم بن قاسم ، ، دار ابن حزم – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

(٧) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق: أحمد عصام الكاتب ، دار الكتب العلمية– بيروت.

الطبعة الأولى (١٤٠١هـ).

(٨) الاقتراح في بيان الاصطلاح : تقي الدين ابن دقيق العيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) .

(٩) ألفية السيوطي : الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي ، تحقيق وشرح : الشيخ أحمد شاكر ، المكتبة العلمية .

(١٠) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين : د/نور الدين عتر ، لجنة التأليف والترجمة ، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ) .

(١١) إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر : محمد أكرم النصربوري السندي ، تحقيق : أبي سعيد غلام مصطفى القاسمي ، نسخة مصورة عن طبعة هندية قديمة.

(١٢) الأنساب: لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي= السمعاني ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، دار الفكر– بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

(١٣) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر : الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي ، تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر ، مكتبة الغرباء – السعودية .

(١٤) بحر الفوائد : أبو بكر محمد بن أبي إسحاق الكلاباذي ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية– بيروت. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

(١٥) البحر المحيط : بدر الدين الزركشي ، تحقيق د/عمر سليمان الأشقر ، وزارة الأوقاف الكويتية.

(١٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق محمد حسن حلاق ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ) .

(١٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان.

(١٨) تحرير علوم الحديث : عبد الله بن يوسف الجديع ، مؤسسة الريان – بيروت الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ) .

(١٩) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: لابن الملقن. تحقيق: عبدالله اللحياني. دار حراء– مكة. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

(٢٠) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي. تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. مكتبة دار التراث . الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ).

(٢١) تذكرة الحفاظ : الحافظ محمد بن أحمد عثمان الذهبي. تصوير دار الكتب العلمية – بيروت عن الطبعة الهندية.

(٢٢) التصحيف وأثره في الحديث والفقه : د/ أسطيري جمال ، دار طيبة – السعودية.

(٢٣) التقريب والتيسير : الإمام يحيى بن شرف النووي تحقيق: محمد عثمان الخشت ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى .

(٢٤) التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية : الشيخ / حسن محمد المشاط ، تحقيق / فواز أحمد زمرلي ، دار الكتاب العربي

(١٤١٧هـ).

(٢٥) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد : محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر المعروف بـ (ابن نقطة) : تحقيق : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٠٨هـ).

(٢٦) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح : أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين= زين الدين العراقي ، حققه عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر – بيروت (١٤٠١هـ) .

(٢٧) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح : أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين= زين الدين العراقي ، حققه عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر – بيروت (١٤٠١هـ) .

(٢٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي: تحقيق: د/بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة– بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٣ هـ– ١٤١٣ هـ).

(٢٩) توجيه النظر إلى أصول الأثر : طاهر الجزائري الدمشقي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ) .

(٣٠) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري ، مكتبة أضواء السلف ، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٣١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار : لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر

بيروت .

(٣٢) تيسير مصطلح الحديث : د/ محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة العاشرة (١٤٢٥هـ).

(٣٣) الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن ادريس(ابن أبي حاتم). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند. تصوير دار احياء التراث العربي- بيروت. الطبعة الأولي(١٣٧١هـ).

(٣٤) الجمع بين الصحيحين : محمد بن فتوح الحميدي ، تحقيق د/علي حسين البواب ، دار ابن حزم – بيروت (١٤٢٣هـ) .

(٣٥) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر : لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: إبراهيم باجس عبد الحميد ، دار ابن حزم – بيروت (١٤١٩هـ).

(٣٦) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به : د/عبد الكريم بن عبد الله الخضير ، دار المنهاج – الرياض ، الطبعة الثالثة (١٤٢٦هـ).

(٣٧) الحديث المنكر – دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم : د/ عبد السلام أبو سمحة ، دار النوادر – دمشق ، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ) .

(٣٨) الحديث المنكر عند نقاد الحديث – دراسة نظرية وتطبيقية : د/ عبد الرحمن بن نويفع السلمي ، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ) .

(٣٩) الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي : د/ محمد بن تركي التركي ، دار العاصمة – الرياض ، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ) .

(٤٠) خلاصة الفكر في شرح المختصر" تحقيق : وائل محمد بكر زهران ، مكتبة (علم لإحياء التراث) الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ).

(٤١) الخلاصة في أصول الحديث : الحسين بن عبد الله الطيبي ، تحقيق : صبحي السامرائي ، دار عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(٤٢) الدارس في تاريخ المدارس : عبد القادر بن محمد النعيمي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

(٤٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لابن حجر العسقلاني ، دار الجيل (١٤١٤هـ) .

(٤٤) ذيل تذكرة الحفاظ : لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني ، ملحق بتذكرة الحفاظ .

(٤٥) ذيل طبقات الحفاظ : الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي. دار الكتب العلمية – بيروت.

(٤٦) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : محمد بن جعفر الكتاني ، تحقيق : أبي يعلى البيضاوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

(٤٧) رفع الإصر عن قضاة مصر : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٤٨) زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح : بدر الدين بن جماعة [ضمن مجموعة شروح لها] تحقيق : هشام بن محمد حيجر ، المكتبة

العصرية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٤٩) السنن :أبو عيسي محمد بن عيسي بن سورة الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر, ومحمد فؤاد عبد الباقي, وإبراهيم عطوة عوض. تصوير دار الحديث .

(٥٠) السنن الكبرى: أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، تحقيق: دكتور عبدالغفار البنداري ، وسيد كسروي. دار الكتب العلمية– بيروت. الطبعة الأولى (١٤١١ هـ).

(٥١) السنن: أبو داود السجستاني. تحقيق: عزت عبيد الدعاس ، وعادل السيد . دار ابن حزم – بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ).

(٥٢) سير أعلام النبلاء : الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، وغيرهما. مؤسسة الرسالة– بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٢ هـ– ١٤٠٥ هـ) .

(٥٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لشهاب الدين عبد الحي بن أحمد الحنبلي = ابن العماد ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) .

(٥٤) شرح ألفية السيوطي: الشيخ أحمد محمد شاكر ، المكتبة العلمية .

(٥٥) شرح ألفية العراقي : عبد الرحيم بن الحسين العراقي (صاحب الألفية) [مطبوع باسم فتح المغيث]، مكتبة السنة ، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ).

(٥٦) الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح : محمد الأمير المالكي [ضمن مجموعة شروح لها] تحقيق : هشام بن محمد حيجر ، المكتبة العصرية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٥٧) شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر : نور الدين أبو الحسن على بن سلطان القاري المعروف "بملا على القاري" ، تحقيق محمد نزار تميم ، وهيثم نزار تميم ، دار الأرقم – بيروت .

(٥٨) شرح منظومة ابن فرح : الحافظ ابن عبد الهادي [ضمن مجموعة شروح لها] تحقيق : هشام بن محمد حيجر ، المكتبة العصرية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٥٩) شرح منظومة ابن فرح : زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي [ضمن مجموعة شروح لها] تحقيق : هشام بن محمد حيجر ، المكتبة العصرية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٦٠) شرح نخبة الفكر : أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ، دار المغني – الرياض ، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).

(٦١) شعب الإيمان : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية– بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ).

(٦٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

(٦٣) طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي ، تحقيق د/ محمود الطناحي ، دار هجر ، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ) .

(٦٤) طبقات المفسرين : أحمد بن محمد الداودي ، تحقيق : سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم والحكم – السعودية الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(٦٥) ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني : محمد عبد الحي اللكنوي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات بحلب ، الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ).

(٦٦) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة : تقي الدين الشمني ، تحقيق : نبيل صلاح عبد المجيد ، مكتبة ابن عباس ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

(٦٧) الغاية في شرح الهداية: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد المنعم إبراهيم ، مكتبة أولاد الشيخ (٢٠٠١م).

(٦٨) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية ، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ).

(٦٩) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي : لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: علي حسين علي. تصوير مكتبة السنة – مصر. الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).

(٧٠) الفرع الأثيث : رضي الدين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الحنبلي ، تحقيق نبيل صلاح عبد المجيد ، مكتبة ابن عباس ، الطبعة الأولى (٢٠٠٨م) .

(٧١) الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط : مؤسسة آل البيت الأردن ، قسم الحديث الشريف ، علومه ورجاله (١٩٩١م).

(٧٢) القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، الطبعة

الثانية (١٤٢٠هـ).

(٧٣) قصب السكر : محمد بن إسماعيل الصنعاني ، تحقيق : عبد الحميد بن سالم بن قاسم ، ، دار ابن حزم – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

(٧٤) قضاء الوطر في نزهة النظر : برهان الدين بن إبراهيم اللقاني ، تحقيق أبي حفص اليماني ، الدار الأثرية – الأردن ، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ) .

(٧٥) قفو الأثر في صفو علم الأثر : رضي الدين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الحنبلي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات بحلب الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ) .

(٧٦) قواعد التحديث : لمحمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ).

(٧٧) قول الإمام البخاري "معروف الحديث" ومدى دلالته على التوثيق د/ الدمراني عبد الله عبد الغني ، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، العدد (الثالث والثلاثين) المجلد (الثامن).

(٧٨) القول المبتكر على شرح نخبة الفكر : زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي ، تحقيق عبد الحميد الدرويش ، دار الفارابي – دمشق ، الطبعة الثانية (١٤٢٩ هـ) .

(٧٩) الكافي في علوم الحديث : الخطيب التبريزي ، تحقيق : مشهور حسن سليمان ، الدار الأثرية – الأردن ، الطبعة الأولى ،

(١٤٢٩هـ).

(٨٠) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي : علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، تحقيق : عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٨١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لمصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، تصوير دار الفكر .

(٨٢) الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت = الخطيب البغدادي. تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية– الهند، تصوير دار الفكر.

(٨٣) محاسن الاصطلاح : أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني ، تحقيق د/عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف .

(٨٤) مشيخة ابن شاذان الصغرى : لأبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان ، تحقيق / عصام موسى هادي ، مكتبة الغرباء – السعودية (١٤١٩م).

(٨٥) المعجم المختص بالمحدثين : الحافظ محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق د/محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق – السعودية، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) .

(٨٦) المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف : محمد خير رمضان يوسف ، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الإولى (١٤٢٣هـ).

(٨٧) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ،

الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ).

(٨٨) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري . تحقيق: أحمد بن فارس السلوم . دار ابن حزم – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ).

(٨٩) مقدمة ابن الصلاح : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشافعي المعروف بابن الصلاح ، تحقيق : د/ نور الدين عتر ، دار الفكر – سوريا ، (١٤٠٦هـ).

(٩٠) المقنع في علوم الحديث : سراج الدين عمر بن أحمد المعروف بابن الملقن ، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع ، دار فواز السعودية ، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ) .

(٩١) المنهج المقترح لفهم المصطلح : د / حاتم العوني ، الطبعة الأولى دار الهجرة – السعودية (١٤١٦هـ).

(٩٢) منهج النقد في علوم الحديث : د/نور الدين عتر ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ) .

(٩٣) المنهل الروي : بدر الدين بن جماعة ، تحقيق د/محيي الدين رمضان ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ) .

(٩٤) الموقظة : الحافظ محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار السلام الطبعة الخامسة (١٤٢١هـ) .

(٩٥) نخبة الفكر – دراسة عنها وعن منهجها د/ أحمد محمد نور سيف ، بحث منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد رقم(١٢٨).

(٩٦) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوعة مع شرحها نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : علي حسن عبد الحميد ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الرابعة (١٤١٧) .

(٩٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : علي حسن عبد الحميد ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الرابعة (١٤١٧) ، وإليها أعزو ما أنقله عن النخبة والنزهة ، وإن عزوت إلى طبعة أخرى أشرت إليها.

(٩٨) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الله بن ضيف الرحيلي ، مطبعة سفير – الرياض (١٤٢٢هـ).

(٩٩) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : د/ نور الدين عتر ، مطبعة الصباح – دمشق (١٤١٣) ، .

(١٠٠) النكت الوفية بما في شرح الألفية : برهان الدين بن عمر البقاعي ، تحقيق د/ماهر ياسين الفحل ، مكتبة الرشد – السعودية ، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ) .

(١٠١) النكت على كتاب ابن الصلاح: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق ربيع بن هادي عمير. ، دار الراية السعودية ، الطبعة الرابعة (١٤١٥هـ).

(١٠٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح : الإمام بدر الدين الزركشي ،

تحقيق : د/زين العابدين بن محمد بلافريج ، مكتبة أضواء السلف ، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ) .

(١٠٣) الهداية : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد المعروف بـ (ابن الجزري) [مع شرحها الغاية: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي] تحقيق: عبد المنعم إبراهيم ، مكتبة أولاد الشيخ (٢٠٠١م).

(١٠٤) هدي الساري (مقدمة فتح الباري) : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية ، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ).

(١٠٥) هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لإسماعيل باشا بن محمد بن أمين البغدادي ، دار الفكر (١٤٠٢هـ) .

(١٠٦) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : د/محمد أبو شهبة ، مكتبة السنة ، الطبعة الأولى (١٤٢٧) .

(١٠٧) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق د/ إحسان عباس ، دار الثقافة – لبنان.

(١٠٨) اليواقيت والدرر بشرح شرح نخبة الفكر : محمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق : المرتضى الزين أحمد ، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الثانية ، (١٤٢٠هـ) .

فهرس الموضوعات

المقدمة

الفصل الأول : الحافظ ابن حجر وكتابه (نخبة الفكر)

المبحث الأول : الحافظ ابن حجر ، ومكانته العلمية

المبحث الثاني : كتاب (نخبة الفكر) ، وقيمته العلمية

الفصل الثاني : تاريخ التصنيف في علوم الحديث وطرائق المحدثين في تقسيمها

المبحث الأول : تاريخ التصنيف في علوم الحديث ، وموقع كتاب (نخبة الفكر) من الدراسات الحديثية

المبحث الثاني : طرائق المحدثين في تقسيم علوم الحديث قبل الحافظ ابن حجر

الفصل الثالث : طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث ، وأثرها فيمن جاء بعده

المبحث الأول : طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث في كتابه (نخبة الفكر)

المبحث الثاني : تأثير تقسيمات الحافظ ، واصطلاحاته فيمن جاء بعده

الفصل الرابع : مناقشة تقسيمات الحافظ ابن حجر في كتابه (نخبة الفكر)

تمهيد

المبحث الأول : تقسيم حديث الآحاد باعتبار عدد طرقه

المبحث الثاني : تقسيم الحديث المردود

الخاتمة

فهرس المراجع والمصادر

فهرس الموضوعات